قضايا المرأة

فرج الله صالح ديب
نبيلة برير

المرأة العربية والإنتاج

«نموذج المرأة الفلسطينية»



فرج الله صالح ديب
نبيلة بري

المرأة العربية والإنتاج

«نموذج المرأة الفلسطينية»

دار الحداثة

دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع
ش.م.م
ص.ب: ١٤/٥٦٣٦ - بيروت. لبنان

الطبعة الاولى
١٩٨١

مقدمة

المقدمة المتفق عليها عموما ، ان امتلاك المرأة للعمل المنتج ، امتلاكها لسلاح اساسي ، يعطيها امكانية الخروج النسبي من دائرة الالحاق التي يهيمن عليها الزوج والاب والعائلة · واذا كان تحرر المرأة اساسا يرتبط بتحرر المجتمع من التبعية بكافة اشكالها ، فأن انخراط المرأة في العمل ضرورة لتحقيق هذا التحرر ، وهو انخراط سياسي وانتاجي، يدفع باتجاه تكريس المسائل الحقوقية ، التي تبقى اعلانية موسمية خارج قدرة الانتاج على تحريك سواعد المرأة وتأمين كسبها المعيشي ·

وبما اننا هنا لسنا في جدل حول حرية المرأة ، اوحقوقها التي سلبت خلال تطور انتاجي طويل ، فان بحثنا يتجه نحو مواقع المرأة العربية من الانتاج ، فهل تتجه مجتمعاتنا الى الامام مفسحة للمرأة عملها، ام اننا في مرحلة التخلف الفعلي الانحطاطي رغم المظاهر التبرجزية المتغربة ؟! ذلك ان المجتمع التابع يمكن

الاستدلال عليه بمواقع المرأة التي تتلخص فيها كافة نتاجات القهر ·

وقد تناولنا في الفصل الاول الاطار العام للمحيط العربي، وموقع المرأة من الانتاج ، وفي الفصل الثاني تناولنا المرأة الفلسطينية في الانتاج ، ذلك لان التواجد الفلسطيني متحقق في عدة دول ، ويمكن ان يشكل نموذجا فعليا ، يمكننا أيضا من الاطلال على موضوع لم يسبق ان تناولته الادبيات العربية والفلسطينية عامة ·

الفَصْلُ الأوّل

المرأة والانتاج في المحيط العربي

يتضمن الوطن العربي ، جملة انظمة ومجتمعات ذات تاريخ وتطور اجتماعي مشترك متشابه ، خضع منذ بداية القرن لمسارات شبه متباعدة ، تلمس بدرجات الانخراط في السوق الرأسمالي العالمي ، وبمدى الاعتماد على منتوج خامي مصدر ، لكن هذا التطور كان باتجاه الارتباط بهذا السوق ضمن فقدان استقلالية التطور الذاتي · فدول تعتمد بنسب تفوق ٩٠٪ على تصدير البترول ، واخرى دمرت زراعتها التقليدية لتعتمد على قطاع الخدمات (لبنان ، تونس ، الاردن) ، او تعتمد على خامات اخرى زراعية متباينة الاهمية عالميا كبقية الدول · هذا في حين تتراصف قطاعات الانتاج غير المتداخلة كعنوان للتخلف ، نجد التخلف حادا في دول متغربة متأوربة ، واخرى تتجاور فيها القطاعات التقليدية الرعوية البدوية

الزراعية ، الى جانب قطاعات محدثة تعد انتاجها للتصدير ·

وجملة هذا الواقع الاقتصادي ، ينعكس في غياب وضوح التشكل الطبقي ، مع تورم واضح للطبقة الوسطى بما تحويه من خليط ، وتورم للسكن المديني المتحلق بعيدا عن الصناعة بكل مدلولاتها ، لان التكديح من الزراعة التقليدية ، لم يحدث عبر تحديث زراعي يحافظ على الانتاج ، ويتلقى الفائض من العمالة في الصناعة ، بل في قطاعات الخدمات · ويتوازى مع هذا الواقع الانتاجي ، تبعية ثقافية ترسخت خلال نصف قرن عبر انتقال التعليم من الجوامع وشيوخ الكتاب عموما الى الصفوف الاثني عشر الاوروبية طريقة ومضمونا · ويتوازى مع مصالحات وتحالفات فوقية تعبر غالبا عن توازنات (عائلات + وكلاء محليين) او رأسمالية دولة تتفاوت في تقمص دور الرأسمال الوطني المفترض نظريا ·

وبالجملة ، فان التحول من الريف الى حزام المدن يتم بتسارع في المنطقة العربية ، مع فوارق زمنية في اخضاع الريف لقنوات التسويق وتوسيع البنيات التحتية الاقتصادية · ففي نفس البلد احسن المطارات الحديثة ، والجسور والابنية ، الى جانب الطرق الزراعية واستخدام الدواب · وارقى الاتصالات السلكية واللاسلكية في المدن ، واتعس اتصالات تقليدية في المحيط الريفي · والتلفزيون الملون ببرامج متغربة واقمار صناعية ، الى جانب غياب تام لوسائل الاعلام · اي تفاوت اقليمي داخل كل بلد وحزام حول كل عاصمة ·

ويترتب على هذا التغرب او التأورب ، اتفاقية أيديولوجية اخلاقية ، تمعن في اصطناع العقلنة الليبرالية عند اللزوم ، او تمعن في السلفية عند الضرورة ، او تحاول المزاوجة غالبا · وبالتالي تتفاوت مواقع المرأة انتاجيا واجتماعيا وحقوقيا ، وتتصف عموما باندفاعة المرأة نحو انتاج النسل ضمن ضريبة التزايد السكاني في مرحلة التبعية ·

فماذا نكتشف من خلال الاندفاعة السكانية ؟·

أ ـ الانجاب والهرم السكاني :

ورد في تقرير البنك الدولي (١) ان عدد السكان العرب في ١٦ دولة (بدون الدول الاقل من مليون) بلغ عام ٧٧حوالي ١٣٧ مليون نسمة · وقد بلغ متوسط التزايد السنوي في اعوام ٦٠ ـ ١٩٧٠ نسبة ١ر٣ ٪ ، كان ادناها في اليمن الشمالي والجنوبي (بسبب ارتفاع نسبة الوفيات) ٨ر١ ٪ ، واعلاها في ليبيا ٤ ٪ ، الكويت ٣ر١٠ بالمائة · وبلغت معدلات الزيادة السكانية السنوية في هذه الدول ٩ر٢ ٪ (٢) ·

وحسب هذه النسب من التزايد ، يتوقع ان يبلغ عدد السكان في الدول الستة عشر في نهاية القرن الحالي حوالي ٢٦٢ مليون نسمة · ولن تتدنى نسبة التزايد السكاني الى ١ ٪ الا عام ٢٠٢٧ (تاريخ وسطي) ، ادنى موعد لذلك في مصر ولبنان عام ٢٠١٠ ، واعلاه في الصومال والسودان عام ٢٠٤٥ ويتوقع جمود السكان (اي التوقف عن الزيادة) عام ٢١٢٤ ،

ادنى موعد في لبنان وتونس عام ٢٠٧٠ ، واعلاه في اليمن الشمالي عام ٢١٥٥ ، حيث يتوقع ان يصبح عدد السكان العرب في هذه الدول لحظة جمود تعداد السكان حوالي ٥٥٩ مليون نسمة ٠

وضريبة التبعية والالحاق ، وفقدان التطور الذاتي المستقل ، تظهر في مقارنة النسب المستقبلية للتزايد السكاني٠ فالعالم العربي سيشهد متوسط زيادة ١ ٪ عام ٢٠٢٧ ، فيما شهدها العالم الصناعي الرأسمالي في اعوام ٦٠ ـ ١٩٧٠ (٣) حين كانت هذه الدول الصناعية تخضع لزيادة سنوية متوسطة قدرها ٩ر٠ ٪ ، كان ادناها ٤ر٠ ٪ في ايرلندا وفنلندا ، واعلاها ٩ر١ ٪ في اوستراليا (مع المهاجرين) ٠

وبالقياس للدول الشيوعية (٤) ، فأن التزايد في العالم العربي عام ٢٠٢٥ سيكون بمستوى تزايد العالم الاشتراكي عام ٧٠ ـ ١٩٧٧ ، علما ان معظم الدول الاشتراكية تمارس سياسة تشجيع النسل ، وخاصة الاتحاد السوفياتي والمانيا الديمقراطية ٠ وبالنتيجة فان العالم العربي يتزايد سكانيا بنسب عالية ٢ ـ ٣ ٪ وهذا معناه مضاعفة عدد سكانه تقريبا خلال الربع الاخير لهذا القرن ٠ وهذا معناه مضاعفة العمالة والغذاء (دون حسبان ضرورة خفض نسب البطالة والبطالة الموسمية ، ودون حسبان ضرورة ايجاد نسب اعلى لاشتراك النساء في العمل) ٠

ان هذه النسبة العالية من التزايد السكاني ، توضح بديهة

تدني نسبة العمالة النسائية ، ذلك ان انخراط المرأة في العمل عنصر هام في تدني نسبة الانجاب ، هذا الى جانب فقدان الحرية في عدم الانجاب ، لاسباب شتى ، حيث نكتشف ان سياسة تحديد النسل ليست سياسة ممارسة ، بدليل نسبة التزايد السنوي ، مع الاشارة الى ان مصر وتونس فقط قد قدمتا احصاءات تتعلق بنسبة النساء المتزوجات اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل ، وقد بلغت ٢١ ٪ في مصر و ١٨ ٪ في تونس (٥) ٠

ولسنا هنا بصدد محاورة ضرورة او عدم تحديد النسل ، ذلك ان التزايد السكاني يشكل مهربا نظريا ، ووهما يغيب علاقات النهب السائدة ٠ فأصبح مهربا سهلا لكل عقم واخفاق سياسي اقتصادي غالبا ، حيث يعلن ببساطة ان الشعب يتوالد بسرعة ، ويستهلك اكثر مما ينتج ، ويحرم الدولة من الفائض الاقتصادي لاعادة الاستثمار (٦) ٠ فرئاسة انديرا غاندي لحكومة الهند ، والتعقيم الاجباري واحدة من ابسط التناقضات التي تعلن الاخفاق الاقتصادي في رفع مستويات المعيشة ، وفي هامشية مواقع المرأة ٠

وهذا الانجاب المتزايد الدال على مواقع المرأة الهامشية في الانتاج ، يتوازى مع شكل للهرم السكاني الذي يلخص مواقع التخلف الاقتصادي الاجتماعي ٠ فنظرة الى الهرم السكاني في مصر تظهر لنا ، ان نسبة ٤٧ ٪ من السكان هم

دون ١٥ وفوق ٦٥ سنة ٠ وان قوة العمل تنحصر في ٥٣ ٪ من الجنسين تشكل القوة الفعلية منها اكثر من النصف بقليل ، اي ان المجتمع المصري يعتمد على حوالي ٣٠ ٪ من سكانه في الانتاج ٠ وفي لبنان ٥ر٤٦ ٪ من السكان فوق ٦٥ ودون ١٥ سنة (٧) ٠

من هذه النسب التي تظهر نسبة الاعالة المرتفعة لاكثر من نصف السكان ، تبدو القاعدة العريضة للهرم السكاني واسعة معلنة ارتفاع نسبة صغار السن ، او ان المجتمع فتي يعتمد في احسن الاحوال على نسبة ٢٠ ـ ٣٠ ٪ من السكان فقط ٠

ب ـ التحضر المتسارع ، والتخلف المتسارع :

لنفس اسباب التزايد السكاني المرتفع ، فان مدن العالم العربي تشهد تضخما سكنيا يرتب جملة معضلات ٠ فسكان المدن ارتفعت نسبتهم من ٣٢ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٣ر٤٦ عام ١٩٧٥ ، اعلى نسبة في لبنان ٧٧ ٪ ، والكويت والعراق ٨٤ ٪ وادناها في اليمن الشمالي ٨ ٪ ويلاحظ ارتفاع نسبة سكان الحضر بمدى اندماج اقتصاد البلد في السوق العالمي ، او مدى تخصصه وتدني الناتج الزراعي ٠ وقد بلغ مجموع سكان المدن في العالم العربي منتصف عام ١٩٧٥ حوالي ٦٣ مليون نسمة ٠ وقياسا للدول الصناعية فان مدن العالم الرأسمالي ارتفعت من ٦٧ الى ٧٤ ٪ عام ٧٥ ، والدول الاشتراكية من ٢٩ عام

٦٠ الى ٣٤ ٪ عام ١٩٧٥ (٨) ٠ وهذا التزايد يعكس نمو قطاع الخدمات والصناعة ، ولكن مع نمو قطاع الزراعة ، وتحسن تقنيته ، ومع استيعاب هام لسواعد المرأة ، وسواعد مهاجرين من العالم الثالث في القطاعات الدنيا (٩) وتأتي هذه النسب العالية من التحضر في العالم الصناعي ، بعد تطور صناعي ابتداء من منتصف القرن السادس عشر حتى اليوم ، اما في العالم الثالث والعربي فانه يعكس ازمة التخلف والتطور التابع المشوه ، وعدم القدرة على استيعاب المكدحين من الريف وخاصة النساء المشاركات في الزراعة التقليدية ٠

وقد بلغ المتوسط العام لزيادة سكان الحضر في العالم العربي ، نسبة ٤ر٩ ٪ سنويا ، بين اعوام ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، اعلاها في موريتانيا ٤ر١٤ ٪ ، والجزائر وليبيا والسعودية والكويت بين ٧ و ٩ ٪ ، وادناها في مصر ٧ر٢ ٪ ٠ ومعنى ذلك انتزايد سكان الحضر يسير بسرعة وعدة مرات احيانا ، عن الزيادة السنوية في السكان عامة ، وهذه ظاهرة لم يشهدها العالم الصناعي لحظة نموه ، ولا العالم الاشتراكي لحظة تحقيق خطط التنمية لديه ٠ واذا كان سكان العالم العربي سيتضاعف عددهم حتى نهاية القرن ، وبمعدل ٩ر٢ ٪ سنويا ، فان سكان الحضر سيتضاعفون مرتين ، مع ما يطرح ذلك من معضلات تخطيط المدن وازمات السكن ، وخدماتها من طاقة ، مياه ، شوارع ، نفايات ٠٠ الخ ٠ اي يرتقب ان تحتوي مدن العالم العربي في نهاية القرن الحالي حوالي ١٨٩ مليون نسمة ، اذا استمرت

نسبة التزايد الحالية ، وحوالي ١٧٥ مليون نسمة اذا تدنت بنسبة ١ ٪ سنويا ٠ وسكن المدن معناه عمالة في قطاعي الخدمات والصناعة ، ومعناه ضرورة توفير غذاء ضعفي ما ينتج ويستورد حاليا !؟ ٠

يرجع هذا التضخم المديني الفوضوي غالبا ، لاتجاهات تطور قطاعات الانتاج ، وما أدت اليه التبعية الاقتصادية من استيراد سلعي وثقافي وتأورب بات يطال معظم الاشياء ٠ ذلك ان تمحور الاقتصاد على انتاج مصدر كمادة خام غالبا ، يدفع باتجاه جعل بديل الصادرات جملة مستوردات تصب فيقنوات التجارة والخدمات ، اضافة الى تدني نسبة العاملين في انتاج المادة المصدرة ٠ وتتضافر جملة عوامل متفرعة لتكشف السكن في المدن ، ترتبط بالبنيات والعلاقات والاخلاق السائدة ٠ فالتمايز الاقليمي ادى في كل بلد لان يحتضن في داخله «جنوبه» وان تحتضن كل مدينة أيضا ضواح من الاكواخ والصفيح ٠ فالمدينة والعاصمة خاصة ، تحتوي تركيزا في الصناعات الخفيفة غالبا ، وفي الادارات والثقل السياسي والحضور الاجنبي والاستهلاكي والطبي والتعليمي ٠٠ ألخ ٠ حيث تعمل كقطب جاذب للمكدحين من الحرف التاريخية ، لخطة توسع قنوات التسويق السلعي الى الريف المنعزل ، وحيث تتباين الاجور بدرجات حادة لصالح العاملين في الخدمات المدينية ٠ وتؤدي انماط ومضامين التعليم المدينية (١٠) المستوردة ، والاعلام (راديو ، تلفزيون واعلانات الصحف)

المديني المتغرب ، وغياب الممارسات الديمقراطية الليبرالية في الريف خاصة ، وحيث تحتكر القوى التقليدية الزعامية الادارة ورموز السلطة ، فيما المزارع يعتمد على الري المطري ، وتحت رحمة الربى واسعار الاستيراد (زراعة القمح المنقرضة) ٠٠ كل ذلك يؤدي الى جانب المحاكاة الفردية الاستهلاكية الى نزوح وتضخم المدن بصورة متسارعة ٠

ويزداد تضخم المدن في البلدان الوحيدة الانتاج ، لتختصر المدينة وجود البلد ككل ، حيث تستورد المتطلبات المعيشية من الحذاء حتى دخان المعامل ، وحيث يختصر الاقتصاد في انتاج مادة خامية بنسبة عمالة قليلة ، يتحلق حولها بقية السكان في قطاع الخدمات اساسا ، ودون ان تؤثر علاقات العمل في الخدمات في تحوير الانتماءات الثانوية ٠ وفي هذا المجال تبقى المرأة خارج الانتاج ، الا انتاج النسل ، او بعض الخدمات (طبابة ، مخازن ، بيع ، تدريس ٠٠) ، لكنها تتحول الى مستهلكة متزايدة المتطلبات ، فالتغرب وتسويق السلعوالاعلانات والعطالة عن العمل ، يدفعان المرأة الى الاستهلاك كتعويض عن الفراغ ، ولاشباع نزعة التأورب السائدة ٠ ومن لا يتعب في كسبه لا يتعب في صرفه ٠٠

ج ـ الناتج المحلي والعمالة ٠٠

ان التطور الحديث التابع ، والمبني على نتاجات الالحاق الاستعماري والادماج في السوق العالمي ، بعيدا عن ايقاع

التطور المستقل ، أحدث تهميشا ونتائج حادة تعمل باتجاه زيادة نمو التخلف . فرغم الحديث الاعلامي ، « عن الفائض المالي » الذي اعقب حرب ١٩٧٣ ، فان الانتاج في العالم العربي المتخم بالنفط هامشي الى درجة مرضية، فصادرات الدول العربية الستة عشر بلغت بمجملها عام ١٩٧٧ قيمة ٨٤ر٥ مليار دولار، منها ٧٣ مليار دولار صادرات خامية من اربع دول نفطية (ليبيا، العراق، الكويت ، السعودية) . وهذه الصادرات مجتمعة تساوي صادرات اليابان (٨٠ مليارا) ، واقل من صادرات المانيا الغربية (١١٨ مليارا) واكثر من صادرات فرنسا (٦٣ مليارا) (١١) . في حين ان صادرات الدول العربية الاثنتي عشر الاخرى لا توازي الا ١١ر٥ مليار دولار . وهذه الصادرات الخامية غالبا يقابلها واردات بقيمة ٥٠ مليار دولار عام ١٩٧٧، منها ٦ر٦ مليار اغذية مستوردة عام ١٩٧٦ ، علما انه حتى ما قبل الحرب الثانية كان العالم الثالث والعربي مكتفيا غذائيا، في حين انه خلال رحلة التأورب والتبعية وصل العالم العربي الى زراعة ٥٤ مليون هكتار فقط ، من اصل ١٣٠٠ مليون ، مقابل هولندا ذات الخمس ملايين نسمة التي تزرع وحدها ٢١ مليون هكتار (١٢)

وفي هذه العلاقة التابعة اللا متكافئة ، فان الدول العربية الاثنتي عشر الغير بترولية ارتفعت ديونها من ٤ر٧ مليار عام ٧٠ الى ٢٦ر٨ مليار عام ٧٧ ، اي يبلغ نصيب المواطن الواحد ٢٠٠ دولار كديون (١٣) .

ينعكس هذا التفكك الاقتصادي ، اي عدم تداخل المواد الخام المنتجة في الصناعات المحلية ، وعدم اعتمادها على القطاعات الاخرى ، ان يغيب التوازن في انتاجية القطاعات الثلاث (الصناعة ، الزراعة ، الخدمات) ، وبالتالي ان نجد العمالة هامشية غالبا لتشكل مؤسسات الدولة الشركة الكبرى في كل بلد . فقد بلغت العمالة في الدول الستة عشر (الاكثر من مليون نسمة) في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، نسبة ٥٣ر٦ ٪ من السكان في سن العمل . وهنا نعثر على الكتلة الهامشية من النساء او المهمشة الملحقة . ففي العالم العربي عموما حوالي ٤٢ ـ ٤٦ ٪ خارج قوة العمل اي اقل من ١٥ واكثر من ٦٥ عاما ، يبقى حوالي النصف من السكان القادرون على الانتاج . وبما ان العاملين منهم فعليا يساوي النصف فقط ، فمعنى ذلك ان ربع السكان يعملون في العالم العربي ، والربع الآخر معظمه من النساء خارج الانتاج .

اضافة الى ذلك ، فان نسبة العاملين تدنت عام ١٩٧٧ الى ٥١ر٨ ٪ اي اقل بنسبة ٢ ٪ عن عام ١٩٧٠ (١٤) ، اي زيادة في البطالة وزيادة في التدهور الاقتصادي . وبمقارنة ذلك مع الدول الصناعية ، فان النسبة لديها كانت ٦٣ ٪ عام ٦٠ ، ارتفعت الى ٦٥ ٪ عام ٧٧ ، وفي الدول الاشتراكية ارتفعت من ٦٠ الى ٦٢ ٪ لنفس الفترة ، اي بزيادة ٢ ٪

وبالارقام ، يقدر من هم في سن العمل في العالم العربي منتصف ١٩٧٧ بحوالي ٧٧ مليون نسمة بين ١٥ و ٦٥ سنة ،

منهم ٣٩ر٨ مليون من العاملين مقابل ٣٧ر٢ مليون خارج الانتاج ، ومرة اخرى بغالبية من النساء ٠

وحسب متوسطات نمو العمالة السنوية المبنية على متوسطات الزيادة السكانية ، فانه لمرحلة ١٩٧٧ – ٢٠٠٠ ستكون زيادة العمالة المطلوبة بنسبة ٢ر٧ ٪ ، اي يجب ايجاد فرص عمل حتى نهاية القرن لحوالي ٦٠ مليون نسمة ، حين سيصبح السكان في سن العمل ١٣٢ مليون (١٥) اذا ظل الاقتصاد تابعا محتفظا بالمرأة لانتاج النسل فقط ٠

والسؤال الذي يطرح هنا ، هو في أية قطاعات سيتم توفير هذه العمالة ؟٠ ان توزيع العمالة للفترات السابقة ، يعكس التفكك الاقتصادي والتطور المشوه أيضا ٠ فمن خلال احتساب متوسطات نسب العمالة ، وجدنا ان العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية الستة عشر قد تدنى من ٥٨ ٪ من العمالة الى ٤٦ر٨ ٪ في الفترة ٦٦ – ١٩٧٧ (١٦) ٠ وهذه الكثافة الزراعية (قرابة نصف العاملين) لا تعني الا استمرار الطرق التقليدية في الزراعة ، وشدة البطالة والبطالة الموسمية ٠ لكنها تضم قسما هاما من العمالة النسائية ضمن اطار عمل العائلة الزراعي الرعوي ، مع الاشارة الى ضعف المساحة المزروعة كما اشرنا ٠

في نفس الوقت ، تدنت نسبة العمالة الزراعية من ١٧ الى ٧ ٪ في الدول الصناعية الرأسمالية ، ولكن مع تحديث دائم للتقنية ، ومن ٤٤ الى ٢٥ ٪ في الدول الاشتراكية لنفس

الفترة ٠ وهذه العمالة الزراعية المرتفعة في العالم العربي يقابلها تدني نصيب الزراعة من الناتج المحلي من ٢١ ٪ عام ١٩٦٠ الى ١٣ر٧ ٪ عام ١٩٧٧ (١٧) ٠

اما في القطاع الصناعي ، فان العمالة ارتفعت في الفترة ٦٠ – ١٩٧٧ من ١٥ر٦ الى ٢١ر٥ ٪ ، وارتفعت حصتها من الناتج المحلي بالمتوسط من ٢٣ر٨ ٪ الى ٣٦ر٨ ٪ لنفس الفترة، مع حسبان رفع اسعار البترول (١٨) ٠

وفي القطاع الثالث (الخدمات) ، الذي يحتوي جزءا من العمالة النسائية الحضرية ، فأن العاملين فيه ارتفعت نسبتهم من ٢٥ر٤ ٪ الى ٣١ر٦ ٪ فترة ٦٠ – ١٩٧٧ ، وفي الدول الصناعية من ٤٥ الى ٥٥ ٪ ، وفي الدول الشيوعية من ٢٧ الى ٣٢ ٪ ٠

ان هذا التركيز في قطاع الخدمات في دول ذات نصيب هامشي من التجارة العالمية ، يتوازي مع نتاجات التخلف الحديث ، وهامشية الانتاج الزراعي والصناعي غير الخامي ٠

بالنتيجة ، فان اشتراك امرأة في وزارة ، او ادارة ، او نسبة قليلة من العاملات في قطاع الخدمات غالبا ، تبقى مسألة فولكلورية امام بقاء نصف القادرين على العمل خارج الانتاج، ليتحرك المجتمع بربع سكانه من العمالة المذكرة ، اضافة الى ذلك فان تدهور الزراعة التقليدية وتكديح الفلاحين الى المدن ، افقد نساء الريف ذلك العمل الذي كان مندمجا في اطار عمل العائلة الزراعي ، لتتحول النساء الى ملاحق في البيوت ،

للطبخ والمتعة والترفيه ، تقدم لها وسائل الاعلام كل مغريات السلع والجنس ، أمام محرمات ومحظورات عريقة ، جعلتها منتجة للنسل ، مجبرة على انتاج العائلة الكبيرة ، والذكور بالضرورة ، لحفظ اسم العائلة وتأمين شيخوخة الرجل ·

ان الاخفاق في برامج التنمية والاستقلال ، اخفاق في الخروج من دائرة التخلف والتبعية ، واخفاق في اخراج المرأة من دائرة المتعة ، الى دائرة انسان يتمتع بطاقاته وكسبه · ان مظاهر التأورب الخارجية ، ليست الا تراتيل خادعة تجمل بها المرأة الجسد ، ترتب في نفسها تناقضات وصعوبة عيش ،وتبقي عليها كافة انواع السيطرة والرقابة ·

وليست بعيدة عنا ، قيام دعوات مستقبلية لتعقيم النساء لانهن يلدن كثيرا ، حيث ستوضع تبريرات هائلة ، تعبر في الواقع عن اخفاق سياسي اقتصادي لا علاقة للمرأة به ·

مراجع الفصل الأول

١ ـ البنك الدولي اغسطس ١٩٧٩ · تقرير عن التنمية في العالم ·
٢ ـ المرجع السابق · ارقام مستخرجة من ملحق مؤشرات التنمية العالمية · جدول رقم ١٧ ص ٤٢ ـ ٤٣
٣ ـ الدور الصناعية : ايرلندا ، ايطاليا ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة ، اليابان ، النمسا ، فنلندا ، هولندا ، فرنسا ، استراليا ، بلجيكا ، دانمرك ، المانيا الغربية ، كندا ، الولايات المتحدة ، النروج ، السويد ، سويسرا ·
٤ ـ الدول الشيوعية : الصين ، البانيا ، كوريا ، منغوليا ، كوبا ، رومانيا ، بلغاريا ، هنغاريا ، الاتحاد السوفياتي ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا الديمقراطية ·
٥ ـ تقرير البنك الدولي · جدول رقم ١٨ ص ٤٤ ـ ٤٥ ·
٦ ـ الحكومة الهندية كانت السباقة عبر حكومة غاندي التقدمية في اكتشاف الحل السحري عبر التضخم الاقتصادي عن طريق زيادة الكتلة النقدية · اي تخفيض متزايد للقدرة الشرائية للجماهير ثم التعقيم اي تصفية وقتل القوى القائضة قبل ان تظهر للوجود ·
راجع برهان غليون · بيان من اجل الديمقراطية · دار ابن رشد بيروت ١٩٧٨ ط اولى ص ١٣٧ ·
٧ ـ المجموعة الاحصائية رقم ٩ ـ ١٩٧٣ · وزارة التصميم · لبنان ص ٧٧
٨ ـ ارقام مستخرجة من الجدول رقم ٢٠ · تقرير البنك الدولي ص ٤٨ ـ ٤٩

سيصبح عدد سكان المدن عام ٢٠٠٠ في مصر اذا استمرت نسبة التزايد ٧ر٢ بالمائة حوالي ٣٣ مليون نسمة ، اي اقل قليلا من عدد السكان الان ، و ٥ر٨ مليون في السودان ، وسكان مدن سوريا ٦ مليون ، وسكان مدن العراق ١٣ مليون ، اي اكثر من السكان الحاليين • وكان التزايد السنوي في سكان المدن بين ٧٠ ـ ١٩٧٥ بنسبة ٧ر٢ بالمائة في مصر ، ٦ر٥ بالمائة في العراق ٧ر٤ بالمائة في سوريا ، وفي الكويت ٨ر٧ بالمائة •

تعتمد بعض الدول الرأسمالية على العمالة الدنيا المهاجرة من العالم الثالث ، فتصل اعلى نسبة لها في سويسرا ٨ر٢٨ بالمائة و ١١ بالمائة في المانيا الغربية وادناها ٢ر٣ بالمائة من العمالة في البلدان المنخفضة • راجع :

Maillassoux claude : Fummes Greuiers et Cafitaux Maspéro Paris 1979 P 185 - 187 .

١٠ ـ رغم ان التعليم السائد عربيا من حيث عدد سنوات الدراسة ومضمونه، ليس تطويرا لمدارس الكتاب والجوامع ، بل من وارد الاستيراد دونما تمثل ، وبغير ارتباط تام بمتطلبات الانتاج • فان مضامين مادة الحساب مثلا ، تحتوي كل ما هو مديني وتجاري ، بعيدا عن اية تقاليد او حضارة خاصة • فالحساب يتكلم عن عمليات مقاييس ومكاييل وتجارة وسرعة سباق ، وفائدة وسمسرة ، ولا يحتوي حدا ادنى من احترام الطالب الريفي ولا حتى اي مضمون يتعلق بزرع شجرة او حبة قمح او ثور ••

١١ ـ جدول رقم ١٠ ص ٢٨ ـ ٢٩ • البنك الدولي •

١٢ ـ عماش ، الفريق صالح مهدي : مقدمة كتاب منير الله ويردي : دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول • وزارة الثقافة • بغداد ١٩٧٨ ص ٤٩ ـ ٥٠

١٣ ـ جدول رقم ٨ ص ٢٤ ـ ٢٥

١٤ ـ جدول رقم ١٩ ص ٤٦ ـ ٤٧ •

١٥ ـ المرجع السابق •

١٦ ـ المرجع السابق جدول رقم ١٩ • تشكل السودان عشر مساحة افريقيا الغنية بالمياه والثروة الحيوانية ، لكن ١٧ مليون نسمة ينحصرون في ١٧ بالمائة من الارض ، حيث ٨٠ بالمائة في الزراعة يقدمون ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي • راجع نبيل صباغ • السودان ومشكلة الجوع في العالم العربي ـ الاهرام الاقتصادي عدد ٥٤٠ شباط ٧٨ ص ٣٣ •

١٧ ـ جدول رقم ٣ ص ١٤ ـ ١٥ • يشكل القطن ٧٠ بالمائة من صادرات مصر ، ١٨ بالمائة من الدخل ، ٤٤ بالمائة من صادرات سوريا ، ٤٠ بالمائة من صادرات اليمن الشمالي ، والزيت ٣٥ بالمائة من صادرات تونس • راجع تقرير غرف التجارة العربية ١٩٧٣ • بيروت •

١٨ ـ كانت صادرات عام ١٩٧٦ من المواد الاولية : بنسبة ١٠٠ بالمائة في السعودية وليبيا ٩٧ بالمائة في الكويت ، ٩٩ بالمائة في العراق ، ٩٦ بالمائة في الجزائر ، ٦٦ بالمائة في سوريا ، ٥٣ بالمائة في تونس ، ٤١ بالمائة في الاردن ، ٤٧ بالمائة في المغرب ، ٢٥ بالمائة في مصر جدول رقم ٩ ص ٢٦ ـ ٢٧ •

الفصل الثاني

المرأة الفلسطينية والإنتاج

يجب التحديد أن البحث في مواقع المرأة الفلسطينية سياسيا واجتماعيا ، مسألة لا تنعزل اطلاقا عن موقع الشعب الفلسطيني ككل ، الموقع ضمن الاحتلال بالترابط مع توجهات الاخضاع الاقتصادي السياسي ومقاومته ، والموقع ضمن المجتمعات العربية المحيطة ، حيث لا يشكل الشعب الفلسطيني مجتمعا مستقلا ، أو أقلية منعزلة . ومن هنا لا يجوز دراسة واقع المرأة أو العمالة مثلا ، بمعزل عن هذه الاطر ، ولا يجوز بحث مسألة اجتماعية خارج فلسطين ، واعتبارها معزولة معلقة في الفضاء . فالمرأة الفلسطينية في لبنان مثلا ، تخضع لاقتصاد البلد وعلاقاته ، ولاخلاقه السائدة واتجاهاتها ، لهذا السوق التابع وآلياته ومشاكله ، وان كان المخيم يشكل شبه تجمع مرتبط بواقع تاريخي وموقعسياسي ، الا انه ليس مجتمعا

ذا انتاج وعلاقات مستقلة .

ان هذه الملاحظات لا نسوقها فقط لتحديد منطلقات هذا الفصل ، بل للاشارة أيضا ، الى خطر وخطأ بعض الابحاث التي تعزل قطاعا او قضية عن محيطها ، بحيث تشكل أحيانا توجها اقليميا ضارا ..

والملاحظة الثانية ، ان الاحصاءات عامة ، ليست على قدر من الدقة الصارمة .

المرأة الفلسطينية والانتاج قبل التهجير :

ان دراسة الانتاج وعلاقاته قبل التهجير في عام ١٩٤٨ . تشكل مقدمة أساسية للبحث ، باعتبار ان المخيمات شكلت بغالبيتها تجميعا باهتا للقرى وللعائلات الفلسطينية المهجرة . وبايجاز نعتبر فلسطين وسناجقها (عثمانيا) بلدا زراعيا آسيويا ، ذا نصيب ضئيل من المطر والموارد المائية (١) . وضمن أنظمة الادارة العثمانية ، واقتطاع الفائض الزراعي عبر شتى أنواع الضرائب والتسخير ، وضعف وعراقيل السوق الداخلي، ظلت التشكيلات الاجتماعية الماقبل رأسمالية سائدة متمحورة على ناتج زراعي وحرف وصناعات غذائية مرتبطة بهذا الناتج . وقد اخترقت المداخلات الرأسمالية الاوروبية هذه البنية ، واستطاعت عبر الامتيازات التجارية والتفاوت الضريبي منذ القرن السادس عشر فرض ضرائب مرتفعة على الصادرات من الموانيء التركية وولاياتها ، مقابل ضرائب ادنى على

الواردات الاوروبية ، (راجع الاسلام والرأسمالية ـ رودنسن) ومن خلال المؤسسات المالية خاصة ، أن تشارك في اقتطاع الفوائض الزراعية ونهب الخامات . فالبنك العثماني الذي أنشيء عام ١٨٥٦ برأسمال بريطاني ، فتح فرعين له في القدس وحيفا . والشركة الفلسطينية الانكليزية (مصرف يهودي) ، بدأت أعمالها في فلسطين بين عامي ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣ . فيما فتح البنك الفرنسي « كريدي ليونيه » فرعه في القدس ، مقابل (الدوتش بالستين) الالماني الذي تأسس ورفع رأسماله الى مليوني مارك عام ١٩١٠ عبر فروع في القدس وحيفا ويافا (٢) .

الى جانب هذا النمط الاستثماري الخارجي المباشر ، كانت التشكيلة الاجتماعية تحتوي تراصفا من أنماط انتاج كفافية في القرى المنعزلة الجبلية المتحلقة حول الرعي والزراعة القوتية ، او حول مدن وأسواق أسبوعية يتجاور فيها التعامل النقدي مع المقايضة . وثمة انماط من الملكيات « الاقطاعية » التابعة للدولة (٣) أو لكبار الملاك وفق محاصصة سائدة ، وأنماط بدوية في الداخل وفي الصحراء ، حيث ظلت واضحة الى عهد قريب السيطرة شبه الاقطاعية (موافقة على الزواج ، رسم زواج ، رسم السوق الاسبوعي ...) . في الحولة والخالصة خاصة .

هذا الاطار العام الجغرافي (كمية المطر) وهذه النظم السياسية الاقتصادية الدائرة في فلك التبعية ، والعاملة على اعتصار أي فائض ، لم تساهم في بلورة سوق محلي بقي

ضعيفا مع ضعف المواصلات فيما المناطق الشمالية والشرقية من فلسطين مثلا فكانت مرتبطة بجنوب لبنان وأسواقه الاسبوعية ، وبجنوب سوريا .

من ناحية ثانية ، كانت الحرب الاولى ، قد خربت ادارة ونهبا اقتصاديات المنطقة في حين هدفت السيطرة البريطانية الى مزيد من ادماج فلسطين في السوق العالمي مع مراعاة أساسية للهجرات الصهيونية ضمن مشروعات اقتسام المنطقة وخاماتها . وقد تشكلت الادارة المحلية من ابناء العائلات المتعلمة المتدرجة من خدمة الادارة السابقة ، والتي كانت حليفة ، ومن صلب الزعامات الدينية وكبار الملاك . وقد انفتح لهؤلاء مجال للتراكم في التجارة والتسويق والمضاربات العقارية .

وهنا لا بد من تحديد التحولات الاجتماعية المتناقضة الناتجة من الانتداب والتهجير الصهيوني :

أ ـ ان القطاع الرأسمالي المحلي الهامشي الناشيء من وارد التسويق الخارجي والتجارة ، لم يكن يمد قنوات تسويقه الى كل البلاد . وقد تعايش مع بنيات عشائرية ، بدوية ، وحول قرى ذات اقتصاد كفافي منعزل في بعضها ، وبعيدا عن سوق محلي واسع . وهو بالتالي لم يشهد ، لحظة نشوئه أي تحول عميق في البنيات الماقبل رأسمالية ، مما أحدث تعايشا فوقيا وايديولوجيا أبقى مواقع المرأة في أدنى السلم الاجتماعي ، رغم اتجاهات التعليم في المدن .

وفي مقابل ذلك ٠ فان المؤسسات الصهيونية ، مدعومة من الادارة البريطانية ، كانت ترتبط بالسوق العالمي ، وتستقدم قدرات بشرية عبرت بمعظمها مراحل الثورات البرجوازية في بلادها ، فجاءت الى فلسطين بقيم وأخلاق وأداء موازية نسبيا لتشكلها الرأسمالي ٠ فالمرأة الصهيونية الغربية كانت تعمل في مؤسسات وكيوبتزات وتتمتع بقدرات متقدمة على المرأة الفلسطينية نسبيا ٠

ب ـ ان التشكل الرأسمالي المحلي المشوه ، المستند بمعظمه الى الانتداب ، أدى الى تكديح الفلاحين الفلسطينيين لصالح قطاع الخدمات بالدرجة الاولى ، في مقابل الهجرات الصهيونية التي اتجهت الى بناء قاعدة زراعية على أساس استثمار زراعي ، في حين كانت الملكيات الكبيرة (القطاعية ، أو أملاك السلطات تنتقل الى الادارة البريطانية والمؤسسات الصهيونية (السهول بصورة خاصة ، بني عامر ، الحوارث ٠) مفقدة الفلاحين بيوتهم واعمالهم ، دافعة بهم الى قطاع الخدمات وبالمرأة الفلسطينية المزارعة الى البطالة ٠

ج ـ ان ضعف البنى التحتية ، يرتبط بعوامل جغرافية محيطية ، وبالتوجهات الاقتصادية السياسية العثمانية اساسا ، وقد اتجه الانتداب البريطاني الى ارساء بنى تحتية متلازمة مع المتطلبات العسكرية بالدرجة الاولى ٠ فلم يكن للمشاريع والرساميل البريطانية أولوية في التنفيذ طالما كانت الهجرة الصهيونية وانجاز الوطن القومي في طليعة البرنامج السياسي الانتدابي ٠

تلك البنى والتحولات انعكست اجتماعيا على واقع التجمع الحضري الفلسطيني الذي كان يشكل عام ١٩٢٢ نسبة ٣٥ ٪ من مجموع السكان (أي ٢٦٤ ألف نسمة)(٤) مقابل ٦٥ ٪ في الريف ٠ وهذا التجمع الحضري لم يكن تجمعا حول الصناعة أو الخدمات فقط ، بل كان الاطار الزراعي يلف المدن أيضا ٠ وقد كان الناتج الزراعي الغالب ، رغم التخصص في زراعات التصدير أو الزراعات الصناعية (حمضيات ، سمسم ٠٠٠) ، يتألف من جملة الزراعات الضرورية القوتية ، بالاضافة الى قطعان الماشية ٠ فالخضار البعلية والحبوب القوتية ، واشجار التين والزيتون والعنب ، كانت موردا اساسيا الى جانب صناعات محلية عمادها الزيوت والمنتجات الغذائية ٠

لكن هذا الناتج الزراعي الاساسي المتأثر بالبنية الاقتصادية السياسيةوبالموارد المائية وبنوع الاراضي وملكياتها، كان يستكمل من البقوليات متطلبات الغذاء اليومي ٠ ومن هنا لا عجب اذا كانت كمية الحريرات الغذائية في أواخرالثلاثينات (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩) في فلسطين أعلى منها في دول المنطقة ، وكانت بمتوسط /٢٥٧٠/ في فلسطين و /٢٣٩٤/ في سوريا ولبنان ، و /٢١٩٩/ في مصر ، و /١٩٠٩/ في الاردن (٥) ٠

ان هذا الاطار الانتاجي المتحلق حول الزراعة بقواها وعلاقاتها التقليدية التاريخية ، يعكس قيما وأخلاقا ومواقع للمرأة ، جعلتها عنصرا هاما في الانتاج في الريف والقرى الكفافية ، وعنصرا خارج الانتاج غالبا في المدن رغم انتشار

التعليم نسبيا ٠

ورغم عدم وجود تمايز كبير بين القرى والمدن في الشرق عامة في بدايات هذا القرن ، وقبل اشتداد موجة التغرب والتداخل في السوق الرأسمالي ، فان القوى المحلية المتعايشة فوقيا من تجار ووكلاء وزعامات عائلات الامس ، احدثت تعايشا ايديولوجيا أخلاقيا وتوافقا بين العقلانية في الربح والتعامل التجاري واللاعقلانية في العلاقات العائلية المحافظة ، وكبت المرأة ٠ ففي المدن ، كانت المرأة خارج الانتاج وملزمة بغطاء للرأس والوجه غالبا ، باعتبار ان المدن والمرافيء يعبرها الاجانب بصورة خاصة ، اضافة الى ان مظاهر التدين متلازمة مع متطلبات التجارة المحلية ٠ وفي الضواحي كانت المرأة تسهم في الانتاج الزراعي ٠

أما في القرية ، ورغم اندماجها في الانتاج ، فقد كانت المرأة محرومة من التعليم ، وكان يطلب منها ، اضافة الى القيام بشؤون المنزل ، التعامل مع الماشية والمواسم وجلب المياه والحطب ، وقد فرض ذلك على المرأة نمطا من اللباس الذي يغطي الجسم بكامله دون الوجه ٠ وقد أتيح للمرأة الاختلاط بالذكور والتعرف على العريس بحرية نسبية في مواقع العمل الزراعي ، ولكنها حرمت من حرية ابداء الرأي في ذلك ، وكانت بالتالي ، تحت سلطة الزوج والخال والعم والعائلة ٠٠ فامتلاك الاراضي والدور والماشية نمط من الوجاهة ، « يزدان » بعدد الشبان في المنزل (فلان عنده عشرة من ضاربي العصا ، او في

بيته سبعة من رجال الدبكة ، أو فرسان ٠٠٠) لان للعضلات هنا دورا أقوى من الانتاج العقلاني ، ولذلك كانت تشتد الانتماءات العائلية العشائرية ، الصوفية (قادري ، شاذلي ، بهائي) ٠ وتبرز حادة أثناء الخصام والخطر ، رغم أنماط التعاون الموسمي في القرى الزراعية المنعزلة ذات الانتاج الكفافي ٠ اذا ، المرأة هنا كانت في وضع مماثل لمواقع المرأة في المجتمعات ذات التشكيلات الرأسمالية غير الناجزة ، وفي أدنى درجات السلم الاجتماعي ، وفي جملة وسائل الترفيه ، ومساعدا في العمل الزراعي ، ومنتجة للذكور ، كعنوان للاستمرارية ، والرجولة والعائلة ٠ هذه العائلة الكبيرة التي هي حلقة في قنوات الانتماء العشائري ، وعنصر أمان في الصراع اليومي حيث لا تظهر السلطة بمظهر عقلاني مدافع عن الضعيف ، وحيث القرابة والمصاهرة والخدمات عناصر مهمة في العيش ٠

المرأة الفلسطينية في ديار الهجرة :

انتقل الشعب الفلسطيني الى البلدان المحيطة ، التي لا تختلف عن بلاده كثيرا ٠ واذا كان هذا الانتقال الصعب او الاقتلاع قد جرد الشعب من أرضه وأدوات انتاجه ، فانه كان أكثر صعوبة لدى المرأة التي انتقلت من قرية منتجة الى فندق المخيم ٠ فمعظم الذين كانوا يمارسون التجارة وبعض الحرف انتقلوا الى المدن ، ونجح بعضهم في ارساء عمل حر ، وانتقلت القلة من هؤلاء الى الاردن وبيروت حيث كانوا قد اسسوا

فروعا لاعمالهم . أما القرى فانها هاجرت بشكل شبه جماعي ، الى مخيمات في ضواحي المدن أو قرب اراض زراعية . وداخل كل مخيم تجمعت قرى بأكملها ، وضمن اطار الانتماء القروي والعائلي ، كما انتقلت زعامة الوجيه والمختار وكبير العائلة الى المخيم ، ولكن بدون اطارها الانتاجي هذه المرة .

ورغم ان تطور الواقع الفلسطيني الاجتماعي قد توازى نسبيا مع تطور المجتمعات المحيطة ، الا ان ظواهر أخرى فيها كانت تتطور بأسرع من التطور العام (الهجرة الى الجزيرة، التعليم ...) فيما ظل المخيم يجدد انتاج سكانه من الفقراء بارتفاع نسبة الانجاب . لكن المسألة الاساسية ، ان هذه الهجرة شكلت نوعا من التكديح الالزامي لسواعد ريفية في مواقع انتاج جغرافية متباعدة :

١ ـ مخيمات متباعدة في مناطق زراعية : البرج الشمالي، البرغلية ، البارد ، تل الزعتر ، المية ومية ، أريحا ، بعلبك ، عنجر في البدء بالاشتراك مع الارمن قبل الانتقال الى النبطية ... الخ .

٢ ـ مخيمات في ضواحي المدن تحولت سريعا عن العمل الزراعي الى الخدمات : صبرا ، ضواحي عمان ...

٣ ـ عناصر مدينية استطاعت الحصول على هويات اخرى ، والاندماج في العمل التجاري والخدمات في المدن منذ الهجرة .

وقد تطلب هذا الموقع الجديد ، والبدء من الصفر ، ان يتنامى دخول المرأة في الانتاج ، والتحول الى العمالة الزراعية الموسمية . وعلى سبيل المثال العمل الزراعي في ضواحي بعلبك وحول زحلة (الحصاد ، جمع البطاطا ، البصل ،القطاف) او العمل في بساتين البرتقال وزراعة الخضار في الضبية ، البوشرية ، صور ... وكانت هذه العمالة الزراعية المكدحة قسرا ، متدنية الاجر ، وخارج نصوص القوانين والضمانات ، التي كانت غير ذات أهمية نسبيا في حينه . والثابت ان أجر العاملة الفلسطينية أدنى من أجر العامل الفلسطيني ، وهو بدوره أدنى من أجر العامل المحلي . ولذلك جاء تحلق بعض الصناعات حول المخيمات ليوفر هذه العمالة الرخيصة . واشتدت هذه الظاهرة منذ الهجرة وفي الستينات بصورة خاصة (معامل المكلس ، البوشرية ، على سبيل المثال ...) . وقد استفادت هذه الحرف والصناعات من السواعد الفلسطينية ، كما حصل سابقا مع المهاجرين الارمن (٦) . كما ان تسارع الهجرات الريفية الى المدن في لبنان وسوريا وبخاصة بعد الستينات ، قد ارتبط بتنامي الاندماج في السوق العالمي وتوسع قنوات التسويق الرأسمالي . وكان من شأن هذا النزوح المحلي الى المدن والذي كان يتم على حساب الزراعة المتناقصة النصيب من الناتج المحلي ، ان توسعت ضواحي المدن واكتظت بسكان الاكواخ ، وأغرقت سوق العماله بفائض من اليد العاملة المحلية . وكانت المؤسسات ترحب بالعمالة غير المحلية

في لبنان مثلا ، لتدني الاجر وللهروب من مترتبات الضمانات الاجتماعية ٠ ولحظة تحول المخيم من ثقل يحتوي على احتياطي من الايدي العاملة الى ثقل سياسي ، بدأت التناقضات الثانويه الاقليمية تندفع الى السطح ٠

واذا كانت الهجرة من شمال فلسطين ووسطها قد تركزت بمعظمها في لبنان بالدرجة الاولى ، فان الهجرة الى الضفة وشرق الاردن بصورة خاصة كونت سوقا للعمالة المتدنية الاجر، الزاخرة بخبرات وحرف وتجارات كانت ضعيفة في المحيط البدوي العشائري ٠ وكانت بداياتها كتجارة في الاردن سابقة على التهجير وصهينة فلسطين (٧) ٠٠٠ ورغم اختلاف اقتصاديات المحيط العربي في نسبة الانفتاح والتغرب، واختلاف الاطار العام المجتمعي في كل من الاردن وسوريا ولبنان والخليج، فان داخل البلد الواحد كان على درجة من التمايز تعكس التراصف الانتاجي وتفكك القطاعات ٠ فمحيط العواصم والمدن كان ، الى حد ما ، يزداد تغربا وانفتاحا ، ويؤثر ، بالتالي ، في أوضاع المخيمات القريبة من المدن اكثر من تأثيره في مخيمات المناطق الريفية المتباعدة ٠ وعلى سبيل المثال ، فان التطور الاسرع للمجتمع الكويتي كان ينعكس على العاملين الفلسطينيين في الكويت أكثر منه على اخوانهم العاملين في السعودية ٠ ولذلك فان نمطية التقاليد والقيم في التجمعات الفلسطينية كانت تتطور مع المواقع المحيطة ، او تلجم في بعض الاحيان ، وهي قيم ليست بمتمايزة أصلا عما هو سائد ٠فموقع المرأة قانونيا واجتماعيا ومشاركتها الجزئية في الانتاج ومدى

حريتها الشخصية وضوابط السلوك تتمايز نسبيا بين المدينة والريف وبين بلد وآخر ٠٠٠ لكن الاطار العام الجامع هو ان تداخل المرأة في الانتاج هو محصلة لضرورات الاقتصاد ٠ فالتخلف العام والاقتصاد التابع أبعد ما يكون عن ادماج المرأة في الانتاج في اللحظة التي يفرز فيها البطالة ، ويتنامى فيها قطاع الخدمات ٠

٤ ــ الظاهرة الرابعة التي حدثت في ديار الهجرة ، هي دور وكالة الغوث التي عبرت عن « اللمحة الانسانية » للمؤامرة ٠ فبهدف جعل المخيمات محطات هجرة وتهدئة ، كانت توزع بعض الغذاء وتنشر التعليم لدى الجنسين من اجل بعثرة الشعب الفلسطيني وتسهيل انتقاله وعمله في الخليج والجزيرة والخارج (٨) ٠

هذا الهدف من التهجير ، وتقديم بعض الغذاء ، والتعليم ٠ بمضمون مستورد ، كبديل للارض ، انعكس في ديار الهجرة عبر انتشار اوسع للتعليم فلسطينيا ، وبسرعة اكثر من المحيط المحلي ، وبالتالي انتشار التعليم لدى المرأة أيضا ، وان كان بنسبة اقل من تعليم الذكور ٠ وللصعوبة النسبية في العمل الحكومي في بعض الدول ، والصعوبة الكلية في البعض الآخر ، فان الاعمال الحرة كانت المجال الاوسع ، لكن مع هجرة واضحة الى بلاد الغرب أساسا لاصحاب الخبرات العالية ٠ أما الخبرات الوسيطة ، وان كان بعضها هيىء لافساح المجال لتهجيره من محيط فلسطين ، وغادر بعضها الآخر الى أوروبا

والولايات المتحدة ، فقد انتقل قسم منها الى قطاعات الدولة والخدمات في الجزيرة والخليج ، لان بدايات النفط والتوسع في انتاجه وجدت في الحرفي والعامل والفني والموظف الفلسطيني قدرات جاهزة قابلة للعمل هناك • ومن هنا ظاهرة النسبة العالية من العمالة النسائية الفلسطينية في الكويت وباقي الخليج ، بالاضافة الى النسبة المتدنية في السعودية نتيجة موقع المرأة عموما فيها •

التوزع الجغرافي السكاني :

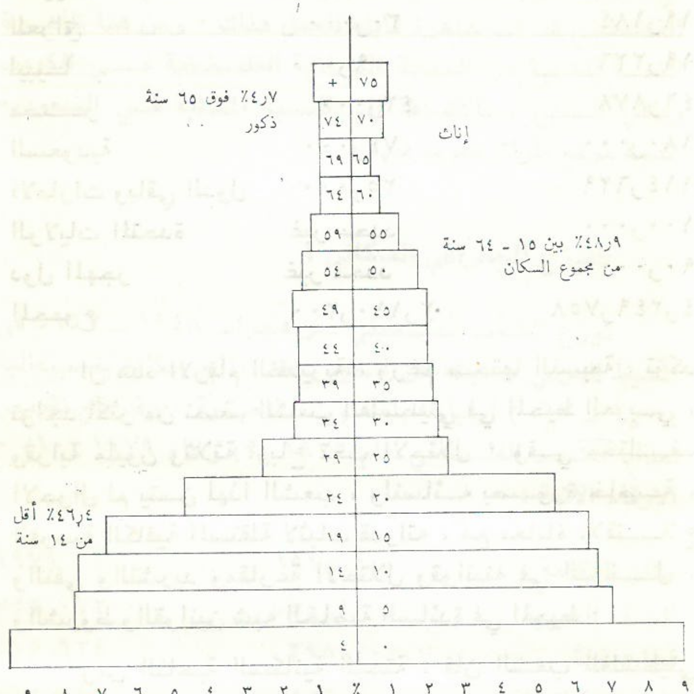
توزع الشعب الفلسطيني عبر هجرات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ في المحيط العربي ، حيث كان المخيم يجدد انتاج سكانه بنسب عالية (٥ر٢ ـ ٣ ٪) ارتباطا بالمستويات المعيشية • وقد بلغ تقدير تعداد الشعب الفلسطيني عام ١٩٧٥ (٩) وعام ١٩٧٩ (١٠) • الارقام الآتية :

مكان الاقامة	١٩٧٥	١٩٧٩
الضفة الغربية	٤٠٠ر٧٧٥	٠٧٢ر٧٢٢
قطاع غزة	٠٠٠ر٣٩٥	٩٢٤ر٤١٥
فلسطين المحتلة	٠٠٠ر٤٣٦	٥٤٥ر٦١٠
الاردن • الضفة الشرقية	٧٠٠ر٦٤١	٠٦٦ر١١٧ر١
سوريا	٢٠٠ر١٨٣	٥٣٨ر٢٠٨
لبنان	٠٠٠ر٢٨٥	٢٨٨ر٣٣٦

الكويت	٠٠٠ر٢٠٤	٤٠٨ر٢٥٩
العراق	٠٠٠ر٣٠	١٨٤ر١٩
ليبيا	٠٠٠ر٩	٢٢٦ر١٩
مصر	٠٠٠ر٤٢	٨٧٨ر٤٦
السعودية	٠٠٠ر٧٤	٠٠٠ر١٨٠
الامارات وباقي الدول	٠٠٠ر٣٥	٦٢٩ر١١٤
الولايات المتحدة	غير محدد	٠٠٠ر١٠٠
دول المهجر	غير محدد	٠٠٠ر٩٠
المجموع	٣٠٠ر١١٠ر٣	٧٥٨ر٢٤٩ر٤

ان هذه الارقام التقديرية ، ورغم صحتها النسبية ، تؤكد تواجد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في المحيط العربي ، وقرابة مليون وثلاثة أرباع تحت الاحتلال • وفي مختلف الاحوال لم يتسن لهذا الشعب ، ولنسائه بصورة خاصة ، الفرصة الكافية المستقلة لاثبات قدراته ، مع معاناة للاقتلاع والنفي والتشريد ومقارعة الاحتلال وقوانينه في الداخل ، والشروط والقوانين شبه الخاصة السائدة في المحيط •

ومن الناحية السكانية البحتة ، فان الشعب الفلسطيني شعب فتي مثل شعوب العالم الثالث ، ويعود ذلك للمتغيرات التي طرأت على معدلات الوفيات والمستويات الصحية في العقود الاخيرة • واذا نظرنا الى التوزع السكاني في الضفة الغربية المتوفرة احصاءاتها ، لظهر لنا نموذجا للهرم السكاني الفلسطيني (١١) •



الهرم السكاني في الضفة الغربية ما عدا القدس ١٩٧٧.

أما الدلالات التي يمكن رصدها من نموذج الهرم السكاني فهي:

أ - ان هذا الهرم ذا القاعدة العريضة المتدرجة نحو القمة، يظهر ارتفاع نسبة صغار السن؛ ونسبة الإعالة المرتفعة.

ب - ان نسبة ٤ر٤٦ ٪ في الضفة أعمارهم دون ١٤ سنة، و ٧ر٤ ٪ فوق ٦٥ سنة من الذكور والاناث ، هم خارج قوة العمل ، أي أن نصف السكان تقريبا ، ومن الجنسين ، عليهم اعالة النصف الآخر . واذا نظرنا الى الهرم السكاني في فرنسا مثلا عام ١٩٦٠ (١٢) لوجدنا أن من هم دون ١٤ سنة كانوا بنسبة ٢٦ ٪ فقط ، وكانوا بنسبة ٣٠ ٪ في اليابان للعام نفسه .

ج - تتزايد نسبة هجرة الذكور في متوسط العمر . فيلاحظ في الضفة مثلا أن نسب من هم دون ٢٩ سنة متساوية ذكورا واناثا تقريبا ، أما في متوسط السن ٣٠ - ٤٤ سنة فان نسبة الاناث ترتفع الى ٣ر١٣ ٪ والذكور تصبح ٦ر٩ ٪ أي بالاجمال ، تزيد نسبة الاناث ١ر٦ ٪ فوق ٢٩ سنة . وفي قطاع غزة أيضا تتدنى نسبة الذكور فوق ٢٩ سنة عن نسبة النساء . فنسبة الذكور من ٣٠ وما فوق تصبح ٢ر٢٢ ٪ مقابل ٢ر٢٨ ٪ من الاناث .

المرأة في الضفة الغربية :

ان الاطار العام الاقتصادي للضفة ، يخضع لسياسة الالحاق والاستغلال . ففقدان الحرية السياسية ، يجعل الاتجاهات الاقتصادية الحرة محددة بشروط وضوابط متطلبات اقتصاد الاحتلال . ومشهور قول ليفي أشكول بعد عام ١٩٦٧ : « ان الدوطة رائعة لكن العروس قبيحة » اذا ، استوعب الاحتلال قرابة /٦٨١/ ألف نسمة في الضفة عام ١٩٧٧ (١٣) منهم

/٦ر٣٣٩/ الفا من الاناث • وضمن اقتصاد زراعي نشطت فيه الحرف والصناعات التحويلية بعد عام ١٩٦٧ ، الى جانب الصناعات التاريخية (الزيوت الصابون) ، اعتمادا على الحماية الوطنية الطوعية التي مارسها المواطنون • لكن جملة هذه الصناعات التحويلية تصطدم بضعف السوق المحلي وفقدان الاسواق الخارجية • وهي بالتالي تعمل بطاقات محدودة ، اضافة الى ان اسعار السوق الاسرائيلي – معيشة وعمالة – تضع الصعوبات امام هذه الصناعات وأمام العمالة الممكن تشغيلها • فيما يعاني القطاع الزراعي الضغط من خلال محدودية السوق والضغط باتجاه الزراعات الصناعية المكملة للاقتصاد الاسرائيلي • وقد جاء الاحتلال عام ١٩٦٧ ، ليساهم في تغريب الضفة ونشر أخلاقيات الاستهلاك المتوسع • علما ان قسما من السكان في الضفة يعتاش من عائدات العاملين في عمان والجزيرة والخليج • وقد أدى نشاط الصناعة المحلية ،

وارتفاع كلفة المعيشة ، وعراقيل التمويل ، الى دفع اعداد متزايدة من العاملات الىقطاع العمل فيالخدمات والصناعات • ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (١٤) مساهمة الاناث فوق ١٤ سنة في قوة العمل • (الارقام بالآلاف) •

السنة	العاملات	غير العاملات	المجموع	خارج النشاط	٪ في قوة العمل
١٩٦٨	١٣	٠ر٩	١٣ر٩	١٥٣ر٣	٨ر٣
١٩٧٣	١٩ر٢	١ر٠	١٩ر٣	١٥٥ر٩	١١ر٠٠
١٩٧٧	٢٣ر٣	٠ر٣	٢٣ر٦	١٧٢ر٥	١٢ر٠٠

يتضح من هذا الجدول ان مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت عام (١٩٧٧) ١٢ ٪ ، أي ما يعادل /٢٤/ألف امرأة في مقابل /١٧٢ر٥/ ألفا ليس لهن نشاط اقتصادي • وعلى الرغم من ان مساهمة المرأة في الانتاج قد ارتفعت بمعدل عشرة آلاف أمرأة من عام ١٩٦٨ الىعام ١٩٧٧ ، فان هذه الزيادة مخادعة، لانزيادة النساء المؤهلات للعمل ممنتجاوزن سن الرابعة عشرة قد بلغت للفترة نفسها ٢٩ ألف امرأة • أي أن الاقتصاد تحت الاحتلال غير قادر على امتصاص كامل العمالة المتوافرة •

ومن ناحية ثانية ، وحسب سياسة الالحاق وفقدان الاستقلال في التقرير الاقتصادي ، فان اقتصاد الضفة يوجه نحو نمط التبعية ، ونحو مزيد من عدم التوازن وتفكك القطاعات • وهذا النمط لا يمكنه الا افراز البطالة الدائمة والبطالة الموسمية • فتوزع العمالة في القطاعات • بلغ النسب المئوية الآتية (١٥) :

السنة	زراعة	صناعة	بناء	مجالات اخرى
١٩٧١	٪ ٣٦ر٧	١٣ر٤	٦ر٥	٣٥ر٥
١٩٧٤	٪ ٣٦	١٤ر٣	٦ر٧	٣٨ر٠٠
١٩٧٧	٪ ٣٠ر٧	١٣ر٩	٩ر٦	٣٧ر٧

يتضح من هذا الجدول أن العمالة الزراعية تتناقص (٦٪ خلال ٧ سنوات) ، لكن هذه العمالة المكدحة من الزراعة (وليست بالضرورة عملا مأجورا) لم ترفد الى قطاع الصناعة، بل الى قطاع البناء (ارتفع ٤ ٪ خلال ٧ سنوات) والىالخدمات

(+ ٢ر٢ ٪ خلال ٧ سنوات) ··· والى جانب الضغط باتجاه تكديح المزارعين والحرفيين وتقييد حركة الرأسمال المحلي ، فان احتياجات « اسرائيل » من اليد العاملة في القطاعات الدنيا والاعمال الجسدية تمتص قسما من هذه العمالة· ويتضح تزايد العمالة من الضفة في اسرائيل من الجدول التالي (١٦) – العدد بالآلاف –

السنة	زراعة	صناعة	بناء	مجالات اخرى	المجموع
١٩٧١	٣ر٣	٣ر٤	٦ر١٤	٤ر٣	٦ر٢٥
١٩٧٤	٥ر٤	٢ر٨	٨ر٢٣	٩ر٥	٤ر٤٢
١٩٧٧	٥ر٤	٨	٧ر١٥	٣ر٧	٥ر٣٥

ويظهر الجدول ان قطاع البناء امتص قرابة نصف العمالة من الضفة في اسرائيل · ويشكل هؤلاء عام ١٩٧٧ قرابة / ٢٠ ٪/من القادرين على العمل من الذكور في الضفة دون القدس · ومعنى ذلك ان سوق العمل يحتوي على بطالة مكدحة من الذكور اضطرت للعمل في « اسرائيل » فيما اضطر قسم آخر الى الخروج من الضفة للعمل في المنطقة العربية ، وهذا يفسره تناقص عدد الذكور من اعمار ٣٠ – ٦٥ عن عدد الاناث · ومعنى ذلك أيضا ان المرأة تجد صعوبة في ايجاد العمل والقطاعات المناسبة ، اضافة الى ان القطاع الزراعي التقليدي وبنية الاقتصاد التاريخية جعلت ، عام ١٩٧٧ ،حوالي / ٥ر١٧٢/ ألف امرأة خارج أي نشاط انتاجي ، باستثناء عدد قليل منهن يعملن مساعدات في العمل الزراعي ، أما

العاملات فعلا فيتوزعن على القطاعات التالية (١٧) – العدد بالآلاف :

السنة	زراعة	صناعة تعدين	بناء	خدمات	خدمات عامة	مجالات اخرى
١٩٧٧	٢ر١٥	٥ر٢		–	٦ر٤	٤ر٠

أي أن قرابة ٧٥ ٪ منهن يعملن في القطاع الزراعي ، و ٤ ٪ في الوظائف الادارية · مع الاشارة الى فارق الاجر بين الاناث والذكور (١٨) ·

المرأة في قطاع غزة :

يعاني قطاع غزة ما تعانيه الضفة الغربية ، من تحوير للاقتصاد ، والحاق وتكديح لانتاج عمالة تقذف للعمل في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي الدنيا · لكن الخلفية التاريخية الحديثة للقطاع تختلف عنها في غزة فهذا القطاع يتأثر بحدة بالمحيط الصحراوي والبنيات القبلية · فبعد عام ١٩٤٨ شكل طرفا بعيدا لمصر ، باعتماد شبه كلي على الزراعة والحمضيات خصوصا · وبعد ١٩٦٧ أصبح القطاع شبه منعزل يخضع لسيطرة كلية · فعام ١٩٦٨ كان القطاع يعد / ٩ر٣٥٥/ألف نسمة ، أصبحوا عام ١٩٧٧ حوالي / ٣ر٤٤١/ألفا بينهم / ٩ر٢٢٢/ ألفا من الاناث · وتنطبق على القطاع الملاحظات نفسها المتعلقة بالهرم السكاني العريض القاعدة ، والمعبر عن المستوى المعيشي المتدني والعائلة الكبيرة ، وارتفاع نسبةالامية

ولا سيما لدى الاناث ٠ فعام ١٩٧٧ ، كان عدد الاناث من سن ١٤ حتى ٦٥ سنة القادرات على العمل حوالي /٨ر١٣١/ ألف امرأة ٠ لكن المساهمة في قوة العمل لم تكن الا بنسبة ٢ر٤ ٪ ٠ ويلاحظ ان الاحتلال وسياسته أديا الى انقاص نسبة النساء في قوة العمل من ٤ر٦ ٪ عام ١٩٦٨ الى ٢ر٤ ٪ عام ١٩٧٧ (١٩)٠ وقد بلغ المشتغلون جميعا في قطاع غزة عام ١٩٧٧ حوالي /٢ر٧٧/ ألف نسمة منهم /١ر٥٪ الاف من النساء فقط ٠ وتتوزع النساء حسب القطاعات التالية (٢٠) ـ بالآلاف ـ

السنة	زراعة	صناعة التعدين	تجارة خدمات	نقل وتخزين	خدمات عامة	مجالات اخرى
١٩٧٧	٨ر٠	١ر١	٤ر٠	١ر٠	٢ر٦	١ر٠

ويتضح من هذا الجدول أيضا أن ٥٠ ٪ من النساء ، يعملن في قطاع الخدمات وليس في الزراعة ٠ فوفرة اليد العاملة من الذكور ونوعية العمل الزراعي في الحمضيات جعلتا الزراعة تستوعب /٨٠٠/امرأة فقط ، مقابل /٣ر١٧/ ألف رجل ٠أما على صعيد التعليم فانالاناث من سن ٤ سنوات، حتى ١٩ سنة يبلغن حوالي /٤ر٨٤/ألف امرأة ، لم يكن منهن في المدارس ، عام ١٩٧٧ ، الا حوالي /٦٠/الفا فقط (٢١)٠

المرأة الفلسطينية في فلسطين المحتلة :

أما في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ٠ فان عدد من بقي فيها من العرب بلغ عام ١٩٥٥ حوالي /٦ر١٩٨/ألف نسمة ، وعام ١٩٧٧ حوالي /٩ر٥٧٥/ ألف نسمة (٢٢) من ضمنهم

أهل القدس ٠ يعيش منهم خارج المدن حوالي ٢ر٣٦ ٪ مع كل محاولات التكديح ٠ ذلك ان الاطار العام الاقتصادي السياسي في اسرائيل يعمل باتجاه تكديح العرب الى سوق العمل في الخدمات الدنيا ، وضمن تضييق حاد على الدراسة الجامعية ، وتحت هيمنة الهستدروت على سوق العمل حيث يعتبر العربي من درجة ثالثة او رابعة ٠ وعلى الرغم من الضغط المعيشي والنهب المنظم فياسرائيل والمارس علىغير كبار الرأسماليين، وعلى الرغم من عسكرة الاقتصاد وارتباط المستوى المعيشي ، « بربح الحرب والسلم الاسرائيلي » ، فان المرأة العربية وقد ازداد ارتباطها بالعمل في عدة قطاعات ، في الزراعة ، وفي الصناعات التحويلية ، وفي الخدمات ٠ والجدول التالي يبين عدد الاناث العاملات ممن تجاوزن سن الرابعة عشرة وذلك بحسب القطاعات ـ الارقام بالآلاف ـ

النشاط الاقتصادي	مجموع العاملين (٢٣)	ذكور (٢٤)	اناث
الزراعة والغابات والصيد	٢ر١٩	١٦	٢ر٣
الصناعة والتعدين	٤ر٢٠	٢ر١٧	٢ر٣
الكهرباء والمياه	٧ر٠	٧ر٠	—
البناء والاشغال العامة	٣ر٢٦	١ر٢٦	٢ر٠
التجارة والمطاعم ٠٠٠	١٤	٨ر١٢	٢ر١
النقل والتخزين	٩ر٦	٩ر٦	—
الخدمات المالية			
وخدمات الاعمال	٣ر٢	٧ر١	٦ر٠

الخدمات العامة	١٦ر٧	١٢ر٣	٤ر٤
الخدمات الشخصية وغيرها	٨ر٦	٧ر٨	٠ر٨
المجمـــوع	١١٥	١٠١ر٥	١٣ر٥

وتبلغ هذه النسبة من النساء العاملات /١٣ر٥/ الفا ٠ نحو ١١ر٥ ٪ من مجموع العاملين العرب ، ونحو ٢ر٩ ٪ من مجموع النساء ـ فوق سن الرابعة عشرة ـ

المرأة في الاردن :

يبلغ عدد السكان في الاردن منتصف عام ١٩٧٧ حوالي ٣ ملايين نسمة ٠ ويبلغ متوسط اجمالي الناتج القومي للفرد /٧٠/دولارا عام ١٩٧٧ (٢٥) ٠ وقد توزع الناتج الاجمالي المحلي العام نفسه الى ١٢ ٪ من الزراعة ، ٢٣ ٪ من الصناعة، ٦٥ ٪ من الخدمات (٢٦) ويتضح ان اعتماد الناتج المحلي بثلثيه على الخدمات يرتبط بالممر التجاري من سوريا ولبنان الى الجزيرة والخليج ، وبممر المنتجات الزراعية من الضفة الى المحيط العربي ، ويعبر عن هشاشة الاقتصاد المعتمد على المعونات المنعكسة على هذا القطاع بصورة خاصة : مع عدم اغفال المساهمة الصحراوية المحيطة والمؤثرة في البنية العشائرية اجتماعيا ٠ ويعبر تفكك القطاعات الثلاثة ، وعدم توازنها ، عن بنية اقتصادية متخلفه ، علما بأن استهلاك الفرد للطاقة من الفحم ارتفع من /١٩٧/ الى /٥٢٧/ كلغ معادل من الفحم ، وذلك بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ (٢٧) ٠ وفيما كان

نمو الصادرات يرتفع من ١ر١٠ ٪ سنويا عام ١٩٧٠ ، الى ٢٠ر٨ ٪ عام ١٩٧٧ ، كانت الواردات ترتفع من ٣ر٦ ٪ خلال أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ الى ١٥ر٩ ٪ من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٧٠ وكان الفارق بين قيمة الصادرات عام ١٩٧٧ (٢٤٩ مليون دولار) وقيمة الواردات (١٣٨١ مليون دولار) حوالي ١١٣٢ مليون دولار (٢٨)٠ وهذا العجز يغطي من القروض والمساعدات الغربية والعربية التي تتلقاها الدولة ومن تحويلات العاملين في الجزيرة والخليج من الفلسطينيين خاصة ٠

وتتضح هامشية الاقتصاد وتبعيته من خلال تصدير الخامات التي بلغت نسبة ٧٩ ٪ من الصادرات عامة ٠ فيما بلغت المواد المصنعة نسبة ١٦ ٪ فقط (٢٩) ٠ ورغم أن الاردن ليست من الدول ذات الديون المرتفعة ، الا ان خدمة الدين العام بلغت ١ر٧ ٪ عام ١٩٧٧ (٨ر٨ ٪ مصر ، ٣ر١ بالمائة تونس ٠٠٠) ٠ من اجمالي الناتج القومي ، وبلغت نسبة ٣ر٢٪ من قيمة صادرات السلع عام ١٩٧٦ (٣٠) ٠

أما العمالة فتعبر عن تفاوت انتاجية القطاعات ، وقد بلغت عام ١٩٧٧ حوالي ٢٨ ٪ في الزراعة، ٣٩ ٪ في الصناعة، ٣٣ ٪ في الخدمات (٣١) وتتركز هذه العمالة في العاصمة بصورة خاصة حيث يسكن ٥٣ ٪ من مجموع السكان ٠

ضمن هذا الاطار الاقتصادي العام ارتفع عدد الفلسطينيين من /٤٥٣ر٧/ الف نسمة عام ١٩٦٧ الى /١ر٠٦٣/ ٪ مليون عام ١٩٧٧ (٣٢) علما ان الفلسطيني في الاردن يعتبر مواطنا

محليا • وقد أدى تواجد الشعب الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧في شرق الاردن الى عرض واسع لليد العاملة في المخيمات حول العاصمة ، وفي الشريط الزراعي حول النهر • وفي المناطق الزراعية الاخرى •

وتوزع النشاط الاقتصادي للشعب الفلسطيني في الاردن عام ١٩٧٥ على الشكل التالي (٣٣) •

	ذكور	اناث
مناجم ومحاجر	١٣٣٤	٨
صناعة تحويلية	٧٩٧٣	١٨١٨
كهرباء ومياه وغاز	١٠٣٨	١٦
انشاءات	٤٢٠٧	٧
تجارة	١٢٣٥٨	٢٢٠
نقل وتخزين ومواصلات	٦٧٢٤	٢٣٤
خدمات مالية	١٣١٣	٢٦١
الادارة العامة وخدمات المجتمع	٢٠٢٨٢	٦٣٢٣
المجموع	٥٥٢٢٩	٨٨٨٧

وقد بلغ عدد العاملين بأجر من هؤلاء /٤٨٣٠٤/ عمال و /٧٦٧٩/ امرأة ، وهي أرقام تتعلق بالنشاط خارج القطاع الزراعي • وقد بلغت نسبة العاملات من مجموع العمالة (بأجر او للحساب الخاص) حوالي ٨ر١٣ ٪ وحوالي ثلثي النساء في الادارة العامة والخدمات ، وهذا يعود أولا الى ارتفاع نسبة المتعلمات •

أما في المزارع ، فان ١٩ ٪ من الفلسطينيين يعيشون ويعملون في القطاع الزراعي (٣٤) أي حوالي /٢٠٠/ألف نصفهم تحت سن الرابعة عشرة • لكن العمل الزراعي هنا ، يعتمد بمعظمه على العمل في قطع الارض المملوكة • وليست الزراعة المرسلة هي الغالبة • فهناك /٣٠/ ألف مزارع يعملون ويعيشون منها مع أسرهم • أما الذين يعيشون من العمل الزراعي دون ملكية فيبلغون /٣٨٠٥/منهم ١٦١٧ امرأة •

ومن هؤلاء المائتي ألف المتعيشين والعاملين في الزراعة، يوجد حوالي /٥٨/ ألف أمي غالبيتهم من النساء (/٨ر٣٩ ٪ ألف امرأة تقريبا) ، أما الحائزون على الشهادة الابتدائية وما فوق فان نسبة النساء بينهم ترتفع الى /٣٣/ ألفا في مقابل /٥٤/ ألفا من الذكور (٣٥) • وهذه نسبة مرتفعة في القطاع الزراعي •

وعلى صعيد التعليم عامة ، ابتداء من رياض الاطفال وحتى التعليم العالي ، فان مشاركة الاناث تتجه نحو المساواة العددية مع الذكور • ويتضح ذلك من الجدول التالي (٣٦) المتضمن مراحل التعليم والتدريس للعام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ :

	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	تعليم عالي	معلمون
ذكور	١٠٧٢٨٥	٣٥٨٦٧	١٨٤٤٥	٥٠٧٢	٥٥٣٦
اناث	٩٣٩١٦	٢٦٦٢٥	١١٩١٤	٢٧٩٦	٥٢٢١

ان وجود ٥٢٢١ مدرسة في القطاع التعليمي ، يعطي صورة واضحة عن نسبة العاملين خارج هذا القطاع · فقطاع التدريس هنا يمتص ثلثي العمالة النسائية التي أشرنا اليها والبالغة بمجموعها ٨٨٨٧ امرأة ·

والواضح ان الاقتصاد الاردني لا يستطيع امتصاص كامل العمالة ، ولكنه كمجتمع يتجه ببطء نحو التغرب والتحديث ، مع ضعف القطاعات الاساسية ، فان التعليم فيه – كما في معظم بلدان العالم الثالث – يعتبر خشبة نجاة وسلاحا في ايجاد العمل · لكن هذه النسب من التعليم التي بدأتها «الاونروا» سابقا بهدف التهجير المستمر للعمل خارج المحيط الفلسطيني ، ما زالت تنتج متعلمين للتصدير اناثا وذكورا · ويشار أيضا هنا ، الى ان المحافظة الشديدة والاجواء المتزمتة السائدة لغلبة الاخلاق البدوية وبنية الاقتصاد · لم تمنع الفلسطيني من ارسال ابنته للدراسة في بيروت او للعمل في الخارج · ذلك ان مقدرة الاقتصاد الاردني على امتصاص عمالة نسائية في قطاعاته ما زالت محدودة ، والتعليم غير مختلط بأغلبه ، ومجالات العمل الادارية المتوسطة في الخدمات محدودة ·

المراة الفلسطينية في سوريا

بلغ عدد سكان سوريا منتصف عام ١٩٧٧ حوالي /٨ر٧/ مليون نسمة ، وبلغ اجمالي الناتج القومي للفرد /٩١٠/ دولارات · لكن مشاركة القطاعات في هذا الناتج متباينة ، فهي

تراوح بين ١٧ ٪ للزراعة و ١٤ ٪ للصناعة ، و ٦٩ بالمائة للخدمات (٣٧) · وارتفاع ناتج الخدمات يعود الى حداثة المشاريع الانتاجية ، والى تركز الصادرات على النفط والخامات الاولية والزراعية (القطن) وقد بلغت نسبة هذه الخامات ٩٠ ٪ من الصادرات · ومعنى ذلك أن العمالة الزراعية والخدمات تمتصان كثيرا من السواعد ، بما في ذلك الخدمات الدفاعية · ونتج عن ذلك حديثا زيادة التركز الحضري والهجرات الريفية الى المدن ، وعرض وفير لليد العاملة ·

ويلاحظ ان الاتجاه نحو التغرب يسير ببطء ، مع مشاركة نسائية ضئيلة لكنها متنامية في العمالة · رغم سيادة المفاهيم المحافظة احيانا · ولا يشكل الفلسطينيون المقيمون في سوريا ، وعددهم /٢٠٠/ ألف نسمة عام ١٩٧٨ ، الا نسبة متواضعة قياسا الى عدد السكان (٣٨) ·

وتبلغ نسبة القادرين على العمل من الفلسطينيين حوالي /٥٠٪/ باعتبار ان من هم تحت سن الرابعة عشرة يبلغون /٩٥/ الفا ، ومن تجاوزت أعمارهم الخامسة والستين يبلغون /٥ر٧/ آلاف (٣٩) · نصفهم من الاناث تقريبا ، ويتوزع معظمهم حول العاصمة دمشق · وعلى صعيد الحالة التعليمية لمن هم فوق العاشرة من العمر فان /٢٠٪/ منهم أميون ، وغالبيتهم من النساء (٢٠ ألف امرأة من ٢٧ ألفا) · وهناك حوالي /٢١٪ / من الملمين بمباديء القراءة والكتابة · أما الحائزون على الشهادة الابتدائية وما فوق عام ١٩٧٨ فيشكلون

التحقيق بالعينة الذي أجري عام ١٩٧١ يعطينا صورة نسبية عن مواقع المرأة ٠ فمن خلال نسب فئات العمر ، يظهر ان /٦٣٪/ من المقيمين كانوا خارج قوة العمل ويشملون من هم تحت سن ١٤ وفوق سن ٦٥ ٠ أي أن قوة العمل تتمثل في /٣٧٪/ فقط ٠ وقد توزعت هذه النسبة الى /٣٤،٥٪/ للذكور و /٢ر٣٪/ للاناث (٤٥) ٠ وبغياب احصاء يبين النشاط الذي تمارسه المرأة فان العاملين من سكان المخيمات ذكورا واناثا يتوزعون على عدة أنشطة بالنسب التالية : (١٩٧١ ـ نسبة مئوية من العاملين (٤٦) ٠

زراعة	٢١ر١ ٪
صناعة	١١ر٨ ٪
بناء تشييد	١٣ر٦ ٪
خدمات	١٤ر٤ ٪
نقل مواصلات	٢ر٤ ٪
خدمات اخرى	٢١ر٠ ٪
غير مبين	١٥ر٧ ٪

ويظهر من هذا الاحصاء ان حوالي سدس المقيمين كانوا يعملون لحسابهم الخاص ، أما الغالبية فكانت من عمال المياومة ٠ لكن الصورة تبدو شبه واضحة من خلال عمل /٣٣٪/ في الزراعة والصناعة والباقي في الخدمات ٠ الامر الذي يعكس صورة القطاعات الانتاجية في لبنان ٠ اما نسبة ال /١٥ر٧٪/ من العاملين غير المحددة أعمالهم ، فان قسما منهم

يعتاش على تحويلات ابناء العائلة الموجودين في الخارج ٠ وتجدر الاشارة هنا ، الى انه بسبب عدم امكانية العمل في المؤسسات الرسمية في لبنان ، فان توجهات الفلسطينيين كانت نحو الاعمال الحرة في قطاع الخدمات ، ونحو العمل المأجور في البساتين والمعامل للعمال المهرة وغير المهرة ، مع التأكيد على دور « الاونروا » في تأهيل الشبان مهنيا وتزويدهم بخبرات وسيطة للهجرة الى الجزيرة والخليج ٠

المرأة الفلسطينية في الكويت :

قياسا الى دول النفط فقد استطاعت الكويت أن تحقق تطورا اجتماعيا متسارعا أدى الى ادماج المرأة في العمل نسبيا ٠ وبصرف النظر عن مدى تحقيق تنمية متوازنة وفاعلة ، فان الانتقال من مجتمع رعوي تسوده العلاقات البدوية العشائرية ٠ الى مجتمع حضري متحلق حول انتاج النفط ، ويتميز باتساع قطاع الخدمات والتوظيف الحكومي ، أدى الى نشر واسع للتعليم ، والى مواقع عمل متقدمة نسبيا ، بالنسبة الى المرأة الكويتية وغير الكويتية على السواء ٠ مع مراعاة سيادة ازدواجية حادة من العلاقات والاخلاق حيث العمل التجاري ، والترسمل من صفقات الحكومة ، والتوظيفات العقارية او الخدماتية عامة لا تساهم اصلا في تحوير الانتماء البدوي العشائري بقدر ما « تجمله » ٠

ويبلغ عدد سكان الكويت /١ر١/ مليون نسمة وفيها ٦٠٪

من المتعلمين من كبار السن (٤٧) • وتعتمد اعتمادا شبه كامل على تصدير النفط الخام (٩٧٪ من الصادرات) (٤٨) • وقد بلغ معدل النمو السكاني /١ر٦٪/ سنويا بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٧٧ (٤٩) • تتوزع اليد العاملة في الكويت بنسبة ٢ ٪ على الزراعة و ٣٤ ٪ على الصناعة ، و ٦٤ ٪ على الخدمات (٥٠)• وذلك عام ١٩٧٧ • وفيها طبيب واحد لكل ٨٥٠ نسمة وهي اعلى نسبه في العالم العربي •

ومنذ ظهور النفط في اوائل الخمسينات ، كان الفلسطينيون من اوائل العاملين في الكويت وقد عاشوا مدة في البراكات والاحواش • وقد بلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في الكويت عام ١٩٧٥ حوالي /١٩٤/ ألفا (٥١) • أعمار اكثر من مائة واربعة آلاف منهم دون الرابعة عشرة وفوق الخامسة والستين • ويتوزع الفلسطينيون بحسب الانشطة على النحو الآتي :

عمل	ذكور	اناث	مجموع
عمل حكومي :	١٩٤٢٨	٢٤٦٣	٢١٨٩١
عمل خاص :	٢١٦٤٦	١٤٥١	٢٣٠٩٧
هيئات دبلوماسية :	٥٧	٩	٦٦
مرافقة :	٦٠٢٧٢	٨٦٩٤٢	١٤٧٢١٤
تعليم وزيارات :	٩٧٧	٧٢١	١٦٩٨
المجموع :	١٠٢٣٨٠	٩١٥٨٦	١٩٣٩٦٦

تبلغ نسبة النساء العاملات في الكويت /٥ر٧٪/ من

مجموع العاملين، و /٥ر٨٪/ بالنسبة الى الذكور • وهذه نسبة متقدمة نسبيا قياسا الى مجتمع حديث التحول • وبين النساء في الكويت حوالي /٥ر١٣٪/ من الفلسطينيات من حملة الشهاده الثانويه وما فوق ، وحوالي /٣٥٪/ من الفلسطينيات أميات (٥٢) • ويتركز معظم عمل النساء في قطاع الخدمات الذي يستوعب ٩١٪ من العاملات، وفي القطاع الحكومي • ونصف هؤلاء تقريبا كن يعملن في قطاع التعليم عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨ (٥٣) • وهناك ٢٩ طبيبة فلسطينية مقابل ٢٦٤ طبيبا فلسطينيا (٥٤) • اما في مراحل التعليم ، فان نسب الاناث والذكور تتساوى تقريبا سواء في مدارس الحكومة الغالبة ، او في المدارس الخاصة • وتختلف ظروف المرأة الفلسطينية العاملة في الكويت من حيث العمل ، والحريات الفردية النسبية ، عنها في السعودية التي تهمش المرأة الى درجة قصوى •

المرأة الفلسطينية في العراق :

منتصف عام ١٩٧٧ كان سكان العراق /٨ر١١/ مليون نسمة ، ضمن اقتصاد تكون ناتجه المحلي من ٨ ٪ للزراعة ، و ٦٩ ٪ للصناعة ، و ٢٣ ٪ للخدمات (٥٥) • لكن هذا الناتج ، وتحت هذه العناوين ، لا يلغي كون الصادرات تعتمد كليا على النفط بنسبة ٩٩ ٪ عام ١٩٧٦ (وهناك مواد مصنعة أخرى ذات أهمية) (٥٦) وتتوزع اليد العاملة بنسبة ٤٣ ٪ في الزراعة و ٣٢ ٪ في الخدمات والباقي للصناعة ••• وهذا التركيز على الصادرات الخامية وحداثة المشاريع الصناعية والزراعة التقليدية ، أدى الى تركز حضري هام ، اذ تحتوي

مدن العراق ٦٦ ٪ **من السكان** ·

لا يتجاوز عدد الفلسطينيين المقيمين في العراق عام ١٩٧٧ /١٨٠٩٥/ نسمة ، وهم يقيمون في المدن (هناك ١٩٦ شخصا فقط في الريف) وبينهم /١٨٢٢/ أمي أغلبهم من الاناث (١٣٤٣ امرأة) (٥٧)· ويبلغ عدد العاملين /٤٠٦١/ عاملا اي حوالي /٢٣٪/ من مجموع المقيمين ، بينهم ٣٠٩ نساء اي /٤ر٣٪/ من مجموع المقيمين ، أو / ٦ر٧ ٪ / من العاملين ويعمل ٥٠ ٪ من الاناث في قطاع الخدمات (٥٨) ·

الخلاصة :

استعرضنا فيما تقدم واقع المرأة الفلسطينية وعلاقتها بالانتاج ، تحت الاحتلال ، وفي أهم التجمعات المحيطة التي توفرت احصاءاتها · وظهر لنا أن مشاركتها في العمل تتفاوت ضمن اطار الانظمة الاقتصادية وبنياتها ومتطلباتها من اليد العاملة · ففي الاراضي المحتلة ، تعاني المرأة الفلسطينية من فرص العمل المحددة والدنيا غالبا ، كما تعاني من الاحتلال وقوانينه واستغلاله ، ومن معاملة المواطن المقموع ، والتعامل العنصري ، والاستغلال في الاجر وظروف العمل · أما في المجتمعات المحيطة ، فانها ، كمثيلاتها من النساء العربيات ، تشارك غالبا في العمل الزراعي والخدمات بصورة أساسية ، وفي التعليم تحديدا ، لكن ذلك يتم ضمن حريات متفاوتة وتشريعات قانونية محلية متباينة · مع الاشارة الى ان

الاقتصاديات المحيطة ، واعتمادها على تصدير الخامات او التخصص في الخدمات ، غير قادرة على استيعاب عمالة النساء ، بقدر انتاجها للبطالة والبطالة الموسمية · أما النساء اللواتي يعشن في المخيمات فانهن يعانين أقسى الظروف السكنية والصحية ، والقلق الدائم من الغارات والقصف ، وتشتت الابناء سعيا وراء العمل ·

واذا كانت مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل تمنحها على الاقل فرصة الحرية النسبية وعدم الاعتماد المعيشي على الاهل او الزوج ، فانها ما زالت تعاني القمع التربوي والكبت الاجتماعي · شأنها في ذلك شأن جميع النساء المعتبرات تابعات للزوج والعائلة ، وخبرا سيئا عند الولادة ومعضلة في المراهقة والشباب ، ومسؤولية عند الزواج · لان مجتمعاتنا لم تخضع لتطور ذاتي مستقل ، بل كان النشوء الرأسمالي فيها تابعا مسوقا ، غير ناجز ، مما أدى الى توافق فوقي بين بنيات اجتماعية عدة ، دون احداث ثورة برجوازية · فكما تتراصف قطاعات الانتاج ، تتعايش الايديولوجيات والعلاقات ، والعقلانية واللاعقلانية ، وتقديس العقل مع تقديس الغيب · واعتبار المرأة الام مثالا ، وتقديس الطفل ، لكن ضمن اطار اعلاني شكلي اصلا يحيط بشخصية المرأة والطفل معا ·

من ناحية ثانية ، فان المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال ، اندفعت خارج أطر المحافظة العائلية أحيانا ، وشاركت في العمليات والمظاهرات ، والجمعيات المتعددة الانشطة ، شاركت

بذلك طالبة وعاملة وربة منزل · أما على صعيد الثورة في الخارج · فان المرأة المشاركة فيها (مشاركة نسبية) لا تنفصل مواقعها عن مواقع الثورة والمجتمع الذي تعيش علاقاته · فالمقاومة في المحيط العربي ، ليست على أرضها المستقلة ، فهي تتواجد ضمن مجتمعات لها نظمها وقوانينها وعلاقاتها واخلاقها السائدة · وهي لا تستطيع بالتالي ان تفرض قوانينها واخلاقياتها الخاصة بمعزل عن محيطها · واذا كان الوعي السياسي عند البعض من النساء قد أدى الى مشاركتهن في نشاط مؤسسات المقاومة الا ان هذا النشاط اقتصر غالبا على الخدمات الصحية والاجتماعية ولم يرق الى مواقع قيادية · بيد ان الظاهرة الاشد وضوحا كانت في تل الزعتر حيث ادى الحصار الى تثوير المرأة فعلا ، وتهشيم العلاقات والقيم المعيقة ، فشاركت قتالا وحراسة وتطبيبا ، وتوعية واستشهادا ·

مراجع الفصل الثاني

١ - يبلغ المتوسط السنوي للمطر في فلسطين (٥٠٠) ملم ، أدناه في العقبة (٢٠ ملم) وأقصاه في صفد (٩٢٠ ملم) ، بينما يراوح متوسط المطر في لبنان بين (٨٠٠) و (١٠٠٠) ملم · راجع عبد الرزاق محمد أسوق : الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ، بدون تاريخ ؟ ص ٣٣١ ، وكذلك المجموعة الاحصائية اللبنانية رقم ٩ - ١٩٧٣ - وزارة التصميم ص ٣٩ ·

٢ - السباعي ، بدر الدين : أضواء على الرأسمال الاجنبي في سورية ١٨٥٠ - ١٩١٨ · دار الجماهير ، دمشق ١٩٦٧ · ص ٩ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ ·

٣ - يعقوب ، محمد حافظ : نظرة جديدة الى تاريخ القضية الفلسطينية - بحث سوسيولوجي ١٩١٨ - ١٩٤٨ · دار الطليعة · الطبعة الاولى ايلول ١٩٧٣ · حيث يورد الكاتب أرقام المساحة والزراعات والملكيات · فالمساحة المزروعة ٢ بالمائة ، وهناك (٢٥٠) مالكا يحوزون على ما يوازي ملكية الفلاحين عموما · راجع ص ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ · حول الملكيات ، انظر أيضا دراسة علي حسين خلف : جذور اضطرابات يافا ١٩٢١ · مجلة الحرية ١٤ - ٢ - ١٩٧٧ العدد ٨٠٥ ، ص ١٥ ·

٤ - يعقوب ، محمد حافظ : المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٤٤ (وكان من جملة المزارعين المتعيشين من العمل الزراعي ، وبالمحاصصة غالبا ، حوالي (٤٠) الف عائلة) · راجع صفحة ٤٥ ·

٥ - هرشلاغ · ز · ي · : مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط · دار الحقيقة · بيروت ١٩٧٣ · ترجمة مصطفى الحسيني ص ٣٥٤ ·

٦ ـ راجع : ملف صحيفة « النهار » : الصناعة في لبنان ٠ تشرين الثاني ١٩٧١ ، مقالة بطرس لبكي ، أمين المعلوف ص ٣٢ ـ ٣٣ ٠ فرج الله صالح ديب : امكانية التنمية في العالم الثالث رسالة ماجستير ـ جامعة بيروت العربية ـ ١٩٧٩ ، ص ٢٤٣ ٠ ـ مقالة نبيل زملاوي في مجلة « قضايا عربية » ٠ عدد ٣ ـ ٤ ، ١٩٧٥ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ ٠

٧ ـ راجع : مجلة « رسالة العروبة » ٠ ج٢ ـ عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ٠ تحرير ابراهيم كريم صاحب جريدة «الحسام» ، وفيها ثبت بعشرات الشخصيات الفلسطينية ومشاريعها الاقتصادية ومؤسساتها في فلسطين والاردن وسوريا ولبنان ٠

٨ ـ في مقال لروبرت متشلمور ، المفوض العام السابق للانروا ، عام ١٩٦٨، جاء « أن اكثر من (١٠٠) الف فلسطيني هاجروا للعمل في الكويت نتيجة لعملية كان لي اليد الاولى فيها ، بعد أن أوصيت عام ١٩٦٠ شركات الزيت العاملة في المنطقة بتمويل مشاريع التعليم المهني ٠ لقد شعرت أن ذلك سوف يساعد على تفريغ المخيمات » راجع مجلة « الحرية» ـ بيروت ـ العدد ٤٣٣ ـ تاريخ ١١ ـ ١٠ ـ ١٩٦٨ ، ص ٦ ٠ ترجمة لمقال مجلة « لوك » الاميركية ٠

٩ ـ ISSA NAJIB : Population, 1978. ECWA. Paper.

١٠ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٧٩ ـ العدد الاول ٠ منظمة التحرير الفلسطينية ـ الصندوق القومي ـ المكتب المركزي للاحصاء دمشق ٠ ص ٢٦٢ ٠

١١ ـ راجع جدول ٢ـ٣ ص ٣١ ـ المجموعة الاحصائية ٠

١٢ ـ محمد ابو عيانه ، فتحي : دراسات في جغرافية السكان ٠ دار النهضة، بيروت ١٩٧٨ ٠ ص ٤٠٢ ٠ (ويشبه الهرم السكاني الفلسطيني الهرم السكاني في مصر والدول العربية) ٠

١٣ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية٠ المعطيات السابقة ٠ جدول ٢ـ٣ ص٣١

١٤ ـ المرجع السابق ٠ الجدول ١٠/٢ ص ٣٨ ٠

١٥ ـ المرجع السابق ٠ الجدول ١٢/٢ ص ٤٠ ٠

١٦ ـ المرجع السابق ٠ أرقام مستخرجة من الجدول رقم ١٢/٢ ص ٤٠ ٠

١٧ ـ المرجع السابق ٠ أرقام مستخرجة من الجدول ١٥/٢ ٠ ص ٤٣ ٠

١٨ ـ راجع « صامد » الاقتصادي ٠ العدد ١٣ ـ شباط ١٩٨٠ ٠ مقالة « الصناعة في الضفة الغربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩) وضع المؤسسات والعمال والاجور ٠ روز مصلح ٠ ص ٥٧ ٠

١٩ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٠ الجدول ١٠/٣ ص ٨٠ ٠

٢٠ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٠ الجدول ١٥/٣ ص ٨٥ ٠

٢١ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٠ أرقام مستخرجة من الجدول ٣/٣ ص ٧٣ ٠ والجدول ٢٢/٣ ص ٩٢ ٠

٢٢ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٠ راجع الجدول ١/٤ ص ٩٧ ٠

٢٣ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : أرقام مستخرجة من الجدول رقم١٩/٤ ص١١٥ ٠

٢٤ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٠ أرقام مستخرجة من الجدول رقم ٢٠/٤ ٠ ص ١١٦ ٠

٢٥ ـ تقرير البنك الدولي ـ اب (اغسطس) ١٩٧٩ ـ تقرير عن التنمية عام ١٩٧٩ ـ جدول رقم ١ ـ ص ١٠ ٠

٢٦ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٣ ـ ص ١٤ ٠

٢٧ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٧ ـ ص ٢٢ ٠

٢٨ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٨ ـ ص ٢٤ ٠

٢٩ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٩ ـ ص ٢٦ ٠

٣٠ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٣ ـ ص ٣١

٣١ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٩ ـ ص ٤٦ ٠

٣٢ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : الجدول رقم ١/٥ ص ١٢٥

٣٣ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٥/٥ ص ١٢٩ ٠

٣٤ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٩/٥ ص ١٣٣

٣٥ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٢/٥ ص ١٣٥ ٠

٣٦ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٤/٥ ص ١٢٨

٣٧ ـ تقرير البنك الدولي . مرجع سابق . الجدول رقم ١ ص ١٠ ، والجدول رقم ٣ ص ١٤ ، والجدول رقم ٩ ص ٢٦ .

٣٨ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : الجدول رقم ١/٦ ص ١٤٢

٣٩ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٣/٦ ص ١٤٤

٤٠ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٧/٦ ص ١٤٨

٤١ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٨/٦ ص ١٤٩

٤٢ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٠/٦ ص ١٥١

٤٣ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١/٧ ص ١٧١

٤٤ ـ تقرير البنك الدولي : الجدول رقم ١٧ ص ٤٣

٤٥ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : الجدول رقم ٦/٧ ، والجدول رقم ٧/٧ ص ١٧٦ ـ ١٧٧

٤٦ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٩/٧ ص ١٧٩

٤٧ ـ تقرير البنك الدولي : الجدول رقم ١ ص ١١

٤٨ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٩ ص ٢٧

٤٩ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٧ ص ٤٣

٥٠ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٩ ص ٤٧

٥١ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : الجدول رقم ٩/٨ ص ١٩٢

٥٢ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١١/٨ ص ١٩٤

٥٣ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ١٦/٨ ص ٢٠١

٥٤ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٢٠/٨ ص ٢٠٣

٥٥ ـ تقرير البنك الدولي : الجدول رقم ٣ ص ١٥

٥٦ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٩ ص ٢٧

٥٧ ـ المجموعة الاحصائية الفلسطينية : الجدول رقم ٢/٩ ص ٢٠٨

٥٨ ـ المرجع السابق : الجدول رقم ٧/٩ ص ٢١٣ .

ان الاخفاق في برامج التنمية والاستقلال ، اخفاق في الخروج من دائرة التخلف والتبعية ، واخفاق في اخراج المرأة من دائرة المتعة ، الى دائرة انسان يتمتع بطاقاته وكسبه ٠ ان مظاهر التأورب الخارجية ، ليست الا تراتيل خادعة تجمل بها المرأة الجسد ، ترتب في نفسها تناقضات وصعوبة عيش ،وتبقي عليها كافة انواع السيطرة والرقابة ٠

وليست بعيدة عنا ، قيام دعوات مستقبلية لتعقيم النساء لانهن يلدن كثيرا ، حيث ستوضع تبريرات هائلة ، تعبر في الواقع عن اخفاق سياسي اقتصادي لا علاقة للمرأة به ٠

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص. ب ١٤/٥٦٣٦

الثمن ٣,٥٠ ل.ل.